The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

عام إدارة التعافي والتحضير للمستقبل

UNGC 2021

في هذا التقرير، تشير كلمة "**EGX**" أو "البورصة" أو "نحن" إلى البورصة المصرية. البورصة المصرية هي سوق منظم لتداول الأوراق المالية يحكم جميع أعماله مجموعة من القواعد القانونية والتنظيمية والرقابية، وأهم هذه التشريعات هي: قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له، وهو القانون الجاري العمل به حاليًا وقد صدرت لائحته التنفيذية رقم ١٩٩٣/١٣٥ في ١٩٩٣/٠٤/٠٧.

- **الفترة التي يغطيها التقرير:**

يغطي هذا التقرير عام ٢٠٢١ بداية من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، قد يتم تضمين بعض المعلومات قبل وبعد هذه التواريخ للتأكيد على السياق ذي الصلة بالفترة المشمولة بالتقرير.

- **مرجعية إعداد التقرير:**

اعتمد تقرير الاستدامة الحالي على منهجية المبادرة العالمية لإعداد التقارير **GRI** كخيار أساسي، وتماشياً مع الدليل الاسترشادي للإفصاح عن أعمال الاستدامة **Guidance Reporting ESG** الصادر عن مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة والذي شاركت البورصة المصرية في إعداده عام ٢٠١٦.

- **أخر تقرير استدامة تم اصداره:**

٢٠٢٠

- **الأخطاء المطبعية:**

اكتشاف أي أخطاء إثر نشر التقرير سيتم تصحيحه وعرضه على موقعنا. مع مراعاة البيئة، يتم نشر تقريرنا كملف **PDF** قابل للتحميل من موقعنا على الإنترنت.

- **لأي معلومات إضافية:**

برجاء توجيه كل الاستفسارات والتعليقات إلى **info@egx.com.eg**

- **مقر البورصة الرئيسي:**

٤ أ شارع الشريفين، الرمز البريدي ١١٥١٣
صندوق بريد ٣٥٨ محمد فريد، القاهرة
تليفون: (٢٠٢) ٢٣٩٤١٩٠٠/ ٢٣٩٤١٩٠١

- **مقر البورصة بالقرية الذكية:**

المبنى ب ١٣٥، القرية الذكية
الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي
ص.ب. ٤٧ القرية الذكية
تليفون: ٣٥٣١٦٣٠٠/ ٣٥٣١٦٤٠٠

- **مقر البورصة المصرية بالإسكندرية:**

العنوان: ١١ شارع طلعت حرب – و سط البلد – أمام البنك المركزي
الرمز البريدي: ٢١١١١
صندوق بريد: ٨٧٣ ، الإسكندرية ، مصر
تليفون: (٢٠٣) ٤٨٤٣٦٠٠ /٢/١
فاكس: (٢٠٣) ٤٨٤٣٦٠٤

- **الموقع الرئيسي: www.egx.com.eg**

المحتويات

حول هذا التقرير: ٦

1. مقدمة عن البورصة المصرية ٧

1.1. الرؤية والأهداف والقيم: ٧

1.2. المنتجات والخدمات: ٧

1.3. القواعد والقوانين: ١١

2. لمحة حول تطور الأعمال خلال عام ٢٠٢١: ١٢

2.1. أداء البورصة المصرية ١٤

2.2. تطور الأعمال ١٩

2.3. تطوير بيئة التداول واستحداث أدوات وآليات مالية جديدة ٢٣

3. مدخل الاستدامة في البورصة المصرية ٢٩

٣,١. استراتيجية الاستدامة في البورصة ٢٩

3.2. ركائز الاستدامة: ٣٢

3.3. الحوكمة، الأخلاقيات ومبادئ العمل بالبورصة: ٣٤

3.4. عضويات والتزامات البورصة ٣٨

4. الأطراف الفاعلة وتقدير الموضوعات الجوهرية: ٤٣

٤,١. تحديد الأطراف الفاعلة ٤٣

4.2. التواصل مع الأطراف الفاعلة: ٤٤

4.3. تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة ٤٦

4.4. تقدير الموضوعات الجوهرية ٤٧

٤,٥. تقدير الموضوعات الجوهرية والتقييم Materiality Assessment ٤٩

5. أداء الاستدامة ٥٠

٥,١. خطة استمرارية العمل في ظل جائحة كوفيد-١٩ وإدارة التعافي: ٥٠

٥,١,١ الصحة والسلامة في ظل الإجراءات الاحترازية: ٥٢

٥,٢ نشر الثقافة المالية ٥٢

5.3 الحفاظ على البيئة ٥٨

٥,٣,١. استهلاك الطاقة ٥٨

٥,٣,٢. استهلاك المياه ٦٣

٥,٣,٣. النفايات السائلة والمخلفات ٦٤

٥,٣,٤. وسائل النقل والمواصلات ٦٥
5.4 المسئولية المجتمعية ٦٥
5.5 تحسين بيئة العمل ٦٧
٥,٥,١ ممارسات العاملين: ٦٧
5.5.2 أخلاقيات العمل اللائق: ٧١
٥,٥,٣ مكافحة الفساد ٧٢
٥,٥,٤ مسئولية البورصة تجاه خدماتها ٧٢
٥,٥,٥ حقوق الإنسان ٧٣
5.6 المشاركة في المحافل الدولية للاستدامة ٧٣

حول هذا التقرير:

إيمانًا من البورصة المصرية بأهمية الاستدامة في بناء مجتمعات واقتصادات أكثر قدرة على النمو المستدام، ودور أسواق المال في تمويل الاستثمارات المستدامة والمؤثرة، فإن البورصة المصرية تعد واحدة من أهم المؤسسات المالية القائدة في مجال استدامة أسواق المال منذ عام ٢٠١٠ بتبنيها لمؤشر الاستدامة وفقًا لمنهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز كثاني بورصة على مستوي العالم والأولي إفريقياً وإقليمياً.

يقوم هذا التقرير بتسليط الضوء على منهج البورصة في تطبيق التزاماتها المتعلقة بالاستدامة وإدماجها بممارسات العمل اليومية من خلال توفير المعلومات عن الإنجازات والالتزامات الاجتماعية والبيئية، ويعد هذا التقرير خامس تقرير استدامة صادر عن البورصة المصرية ويهدف إلى تغطية وتوثيق أعمال ومبادرات الاستدامة خلال الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على كافة المستويات، وقامت البورصة المصرية بتوجيه وتوحيد جهودها وممارساتها لتعزيز طريقها نحو الاستدامة بما يكفل التحول الكامل نحو العمل المستدام.

وعالمياً شاركت البورصة المصرية منذ عام ٢٠١٢ في تأسيس عدد من مبادرات ومجموعات عمل الاستدامة في أسواق المال ومنها مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، ومجموعة عمل الاتحاد العالمي للبورصات، ومجموعة عمل الاستدامة باتحاد البورصات الأفريقية، ومجموعة عمل الاستدامة في اتحاد البورصات اليورو-أسيوية.

على المستوي المؤسسي تحرص البورصة المصرية على إصدار تقرير الاستدامة بهدف التأكيد على أهمية الإفصاح حول ممارسات الاستدامة حيث أن الإفصاح الجيد للاستدامة يعد أحد أهم الأدوار التي تلعبها أسواق المال في مجال الاستدامة، خاصة مع تطور الاحداث والتحديات وتعدد المعايير والمبادئ العالمية للإفصاح عن أعمال الاستدامة.

١. مقدمة عن البورصة المصرية

١,١. الرؤية والأهداف والقيم:

تضع البورصة منظومة المبادئ والأخلاقيات وتحرص على اتباعها وتسعي دائما إلى تسهيل الإجراءات التي تمكنها من التطوير والأبداع في العمل على نحو مستدام.

- **الرؤية**: أن تصبح البورصة المصرية أحد الأسواق الرائدة في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا والتي تقدم أفضل المنتجات والحلول لكل الأطراف ذوي الصلة.
- **الأهداف**: تهدف البورصة المصرية إلى تطوير سوق يتمتع بالكفاءة لخدمة عملائه المصريين والأجانب من خلال تقديم أعلى تكنولوجيا وتوفير أحدث المنتجات وتحقيق أسواق عادلة ذات شفافية وكفاءة عالية.

قيم البورصة المصرية:

يحكم العمل بالبورصة المصرية نظاما قيميًا متكاملًا يحدد الأخلاقيات الواجب إتباعها من قبل كافة الأطراف المعنية بالسوق (العملاء، والشركات الأعضاء، والشركات المقيدة، والمديرين، والعاملين والمستثمرين المحليين والدوليين).

وتشتمل القيم المتبعة على ما يلي:

- العملاء (الشركات المقيدة، الشركات الأعضاء، والمستثمرون) يأتون في المقام الأول.
- توفير معاملة متساوية وعادلة لكافة المتعاملين مع البورصة المصرية.
- أهمية توافر مستويات مرتفعة من النزاهة. فنحن نتوقع التزام موظفينا وشركائنا في السوق بأسمى المعايير الأخلاقية في التعامل.
- تنظيم السوق ليتناسب مع أفضل الممارسات والخبرات الدولية.
- التعليم والتدريب المتواصل لموظفي البورصة بما يمكنهم من تحسين خدماتها المقدمة إلى العملاء.
- يدرك موظفونا طبيعة عملنا، ومهمتنا وقيمنا.
- الاستجابة المستمرة للتغييرات الداخلية والخارجية.

١,٢. المنتجات والخدمات:

تقدم البورصة خدمات التداول وحزمة من المنتجات والأدوات المالية والاستثمارية التي تشمل الأسهم، والسندات، وصناديق المؤشرات المتداولة، وصناديق الاستثمار المغلقة، وشهادات الإيداع المصرية، والتي يتم تداولها جميعا من خلال منصات تداول حديثة وفقا لنظام التداول **(Stream-X -OMX -NASDAQ)** والذي يعد واحداً من أحدث وأكفأ أنظمة التداول المعمول بها في البورصات الإقليمية والعالمية.

١.الخدمات التي يقدمها قطاع الشركات المقيدة:

- تقديم الاستشارات القانونية والفنية للشركات الراغبة في القيد بالبورصة ومعاونة هذه الشركات في كافة مراحل القيد بالبورصة.
- تقديم الدعم الفني للشركات المقيدة وذلك للمحافظة على استمرار قيدها وكذلك إثبات التغيرات في رأس مالها أو في بيانات قيدها
- التنسيق المبدئي مع الشركات الراغبة في الطرح وتقديم المعونة الفنية والقانونية في خطوات وإجراءات تنفيذ الطروحات بالبورصة.
- إبداء الرأي والمشورة.
- إعداد شهادات القيد للشركات المقيدة.
- تقديم المقترحات التي تساعد الشركات المقيدة على اختيار بدائل التمويل المناسبة.

٢.الخدمات التي يقدمها قطاع العضوية:

- إخطار كافة الجهات "الأعضاء" بالقرارات الصادرة لهم من خلال نظام الإخطارات المتاح بنظام العضوية الإلكتروني.
- عقد دورات تدريبية بصفة دورية للجهات الأعضاء من أجل رفع درجات التوعية لديهم بكافة القواعد والضوابط والقرارات المستحدثة والمنظمة لعملهم.
- إصدار النماذج والمطبوعات الخاصة بالأنشطة التي يتم ممارستها بسوق المال كدليل استرشادي للتيسير على الجهات الأعضاء.
- تلقي وفحص ودراسة المقترحات الواردة من الجهات الأعضاء.
- تلقي وفحص ودراسة الشكاوى الواردة من العاملين والمتعاملين بالجهات الأعضاء.

- إصدار الشهادات الخاصة بالجهات الأعضاء والمطلوب استيفائها لجهات أخرى.
- وضع خريطة تفاعلية تمكن زائري الموقع الإلكتروني للبورصة من الوصول إلى كافة العناوين الخاصة بشركات السمسرة في الأوراق المالية وفروعها.

٣. خدمات تكنولوجيا المعلومات:

- تقديم الدعم الفني لأنظمة التداول وتطوير ودعم الأنظمة المساعدة للشركات الأعضاء الخاصة بنشاط السمسرة وجهات السوق المختلفة.
- تطوير وتشغيل أنظمة التداول الخاصة بالطروحات والتداول خارج المقصورة.
- تقديم خدمات تطوير النظم والدعم الفني للبنوك الأعضاء لنظام المتعاملين الرئيسيين **(Primary Dealers)**.
- تقديم خدمة الدعم الفني للشركات المقيدة لنظام الإفصاح الإلكتروني **System Disclosure Online –ODS**.
- تقديم خدمة الدعم الفني لشاشات التكويد بأمناء الحفظ.
- نشر بيانات التداول والأسعار والأخبار بصورة لحظية مع الهيئات الخارجية فيما يخص بيانات التداول كلا فيما يخصه.
- إعداد النشرات الإلكترونية اليومية.

٤. الخدمات التي تقدمها إدارة نقل الملكية، (الأوراق المالية غير المقيدة):

- التعاون مع شركات الوساطة المالية فنيا وذلك لاستيفاء المتطلبات القانونية لتنفيذ العمليات على الأوراق المالية غير المقيدة.
- إثبات تقسيم التركة فيما يخص الأسهم الموروثة، وتحديد نصيب كل مورث حسب الأنصبة الشرعية وفقاً لأحكام المادة ١٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- إصدار الشهادات التي تخص عمليات خارج المقصورة.
- متابعة تنفيذ عمليات خارج المصورة والإعلان عنها.
- إثبات قيد نقل الملكية تنفيذاً للأحكام القضائية وتطبيقاً لأحكام المادة ١٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

- التعاون مع شركات الوساطة فيما يخص استيفاء المتطلبات التشريعية للبيع الجبري للأوراق المالية.

مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي (MCDR).

تمتلك البورصة المصرية نسبة ٥ %من أسهم شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، والتي تعمل على إتمام عمليات المقاصة والتسوية لمعاملات الأوراق المالية وما يرتبط بذلك من خدمات، إضافة إلى تطبيق نظام الإيداع والقيد المركزي، وإدارة صندوق ضمان التسويات المالية والورقية وتقديم خدمة أمناء الحفظ لبعض المؤسسات المالية كما تقوم الشركة بتقديم خدمات التدريب للأطراف المعنية في السوق المصري إضافة إلى الأسواق العربية، وتقديم العديد من الخدمات المالية منها خدمات رهن الأوراق المالية وخدمات الاستعلام الآلي للأعضاء والمشتركين.

شركة مصر لنشر المعلومات (EGID).

هي كيان مشترك بين البورصة المصرية وشركة **Nasdaq** لتحفيز نمو الاستثمار في مصر وشمال أفريقيا، فضلاً عن تعزيز كفاءة البورصة المصرية من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. وتعتبر شركة مصر لنشر المعلومات الذراع المعلوماتي للبورصة المصرية المسئولة عن نقل ومتابعة البيانات، وكذلك معلومات عن الشركات المدرجة محلياً ودوليًا. تقدم الشركة مجموعة من الخدمات المعلوماتية المتعلقة بالتداول في البورصة المصرية سواء البيانات اللحظية أو البيانات والمعلومات التاريخية والتي تمنح مشتركيها إمكانية الوصول إلى بيانات التداول بالبورصة.

المجموعة المصرية لتكنولوجيا المعلومات (EGIT).

تأسست شركة **EGIT** في عام ٢٠١٤ بهدف بناء وتشغيل أول مركز بيانات متخصص لاستضافة وتقديم الخدمات لمؤسسات الأسواق المالية في مصر والشرق الأوسط، وهي شركة مملوكة للبورصة المصرية وشركة مصر لنشر المعلومات، وبعد بناء مركز البيانات الخاص بها، تمكنت شركة **EGIT** من الحصول على الترخيص الأول لاستضافة التطبيقات المالية من الهيئة العامة للرقابة المالية.

يمثل عملاء شركة **EGIT** قطاع متميز من الحكومة والجامعات وقطاع الاعمال والقطاع الخاص والمكاتب الاستشارية. وان السمة المشتركة التي تربط عملائنا انهم ممن يعلمون جيدا بالقيمة المضافة من استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة. وكذلك هم دوما يبحثون في علاقتهم بشركة

EGIT عن شريك متكامل في نظم المعلومات وليس مجرد مورد فقط. قائمة ببعض اسماء عملاء شركة **EGIT**:

- رئاسة مجلس الوزراء.
- وزاره الداخلية.
- جامعة عين شمس.
- شركة زهير فايز ومشاركوه.
- دار الاقتصاد: شبكة الدراسات الاقتصادي.
- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع.
- شركه ترافيك تيك - احدى شركات وزاره الداخلية.

١,٣. القواعد والقوانين:

ينظم الإطار القانوني لسوق رأس المال المصري عدد من التشريعات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى ضبط العمل داخل السوق بهدف حماية المستثمرين كما تتيح التطوير المستمر والدائم للإطار القانوني بهدف العمل على زيادة كفاءة سوق المال المصري وتعزيز مكانته بين الأسواق العالمية مما يساعد في إلى زيادة الثقة من جانب المستثمرين للاستثمار في السوق المصري، وينقسم الإطار القانوني للبورصة المصرية كما يلي:

١. التشريعات والقوانين:

- قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.
- قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية.
- قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 191 لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشئونها المالية.

- ومن القوانين المرتبطة بسوق رأس المال؛ قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم 159 لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

٢. القواعد والقرارات المنظمة:

- قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- الإجراءات التنفيذية لقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية
- دليل قواعد وإجراءات التداول بالبورصة المصرية.
- قواعد العضوية بالبورصة المصرية.
- قواعد التعامل على الأدوات المالية غير المقيدة.

٢. لمحة حول تطور الأعمال خلال عام ٢٠٢١:

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

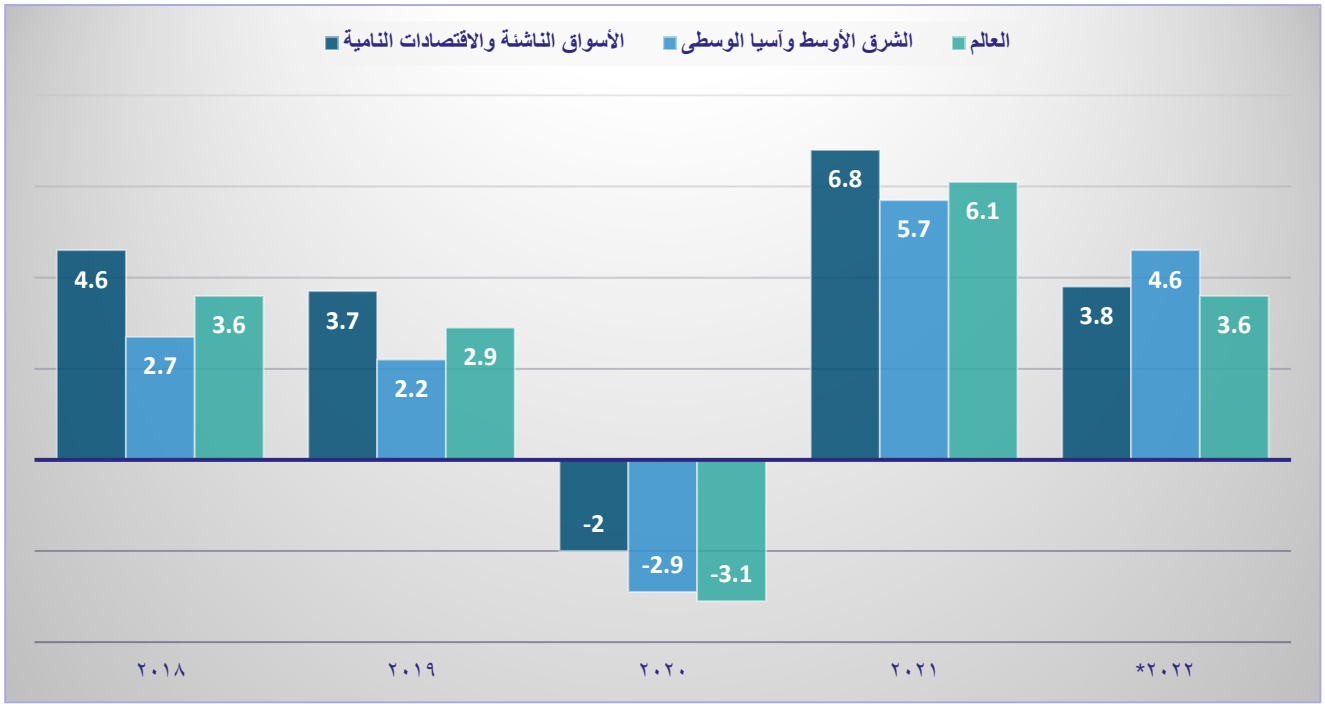

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

استمر تأثير جائحة **Covid-19** على الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢١. وعلى صعيد اخر شهد العالم بعض التطورات الإيجابية إذ نما الاقتصاد العالمي، وانتعشت تجارة السلع، وبدأت أسعار السلع الغذائية في الاستقرار، وشهدت تحويلات العاملين في الخارج تعافياً قويًّا. ومع ذلك، وفي ظل ظهور المتحورات الأحدث والتفاوت في إمكانية الحصول على اللقاحات، لا يزال هناك كثير مما ينبغي عمله. وفي الوقت نفسه، ومع شروع بعض البلدان في رسم معالم تعافيها، فإن ذلك يمثل أيضاً فرصة لها لتحقيق نمو اقتصادي دائم دون الإضرار بالبيئة أو مفاقمة أوجه عدم المساواة.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٢١ (%) (النسبة المئوية للتغيير السنوي):

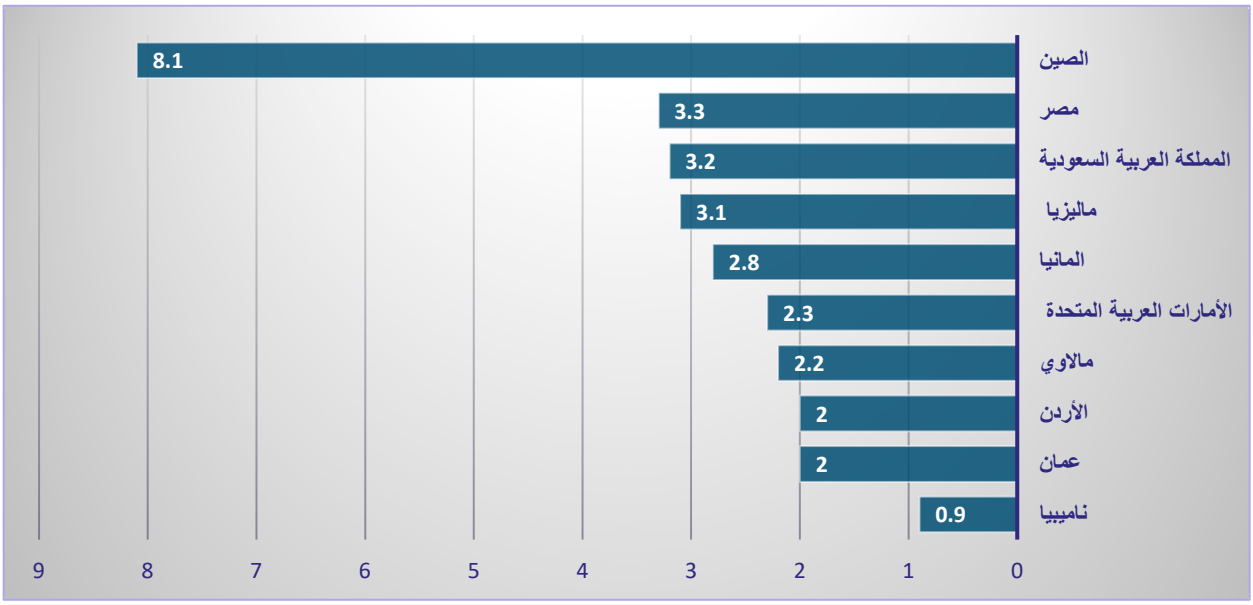

ومقارنةً بالدول الأخرى حقق الاقتصاد المصري نموًا اقتصاديًا بنحو ٣,٣% حيث شهدت العديد من الدول معدلات نمو أقل ومنها ألمانيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة. ويعكس معدل النمو الاقتصادي لمصر خلال عام ٢٠٢١ (التعافي من الجائحة) مدى كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية للتصدي لآثار جائحة كورونا، بالإضافة إلى فاعلية الإجراءات والقرارات المتخذة، وأكدت تقارير مؤسسات دولية عديدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن مصر "على المسار الصحيح والأكثر استدامة". فقد خصصت الحكومة المصرية ١٠٠ مليار جنيه بنسبة **٢%** من الناتج المحلى الإجمالي للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناجمة عن كوفيد ـ١٩، كما تمت زيادة المعاشات بنسبة **١٤%**، وتم التوسع في برامج التحويلات النقدية الاجتماعية المستهدفة، وأطلقت الحكومة مبادرة لدعم العمال غير النظاميين في القطاعات الأكثر تضرراً وتشمل ١,٦ مليون مستفيد.

١,٢. أداء البورصة المصرية

أولًا: مؤشرات السوق

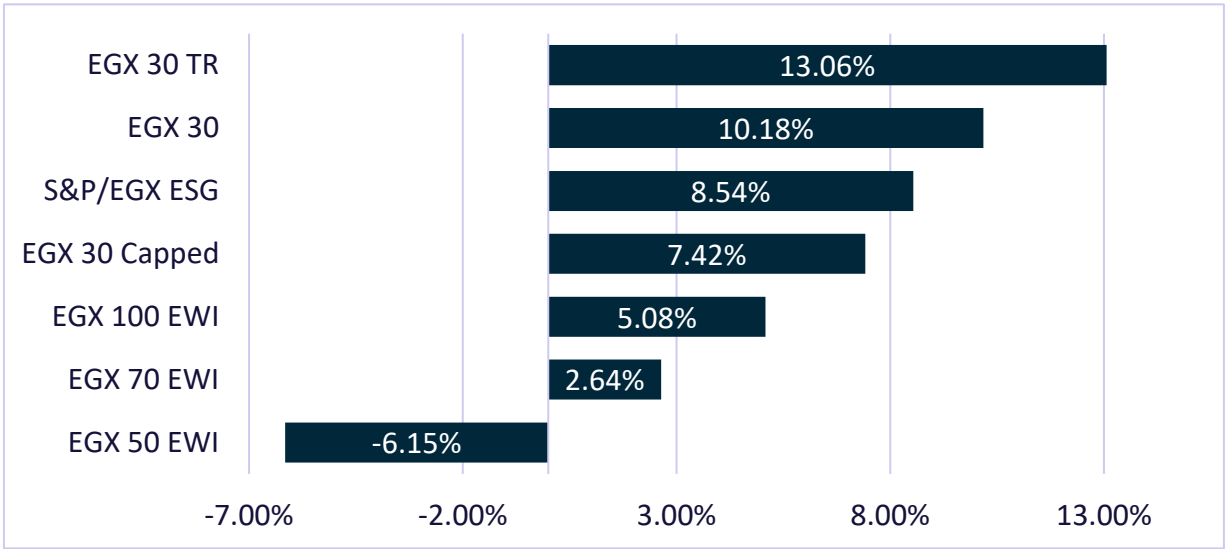

شهد أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢١ أداء إيجابياً حيث ارتفعت معظم مؤشرات السوق بداية بالمؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 index بنحو ١٠٪، كما ارتفع مؤشر EGX30 TR وهو مؤشر ذو العائد الكلي بنحو ١٣,٦٪، وارتفع مؤشر الاستدامة S&P/EGX ESG بنحو ٨,٥٤٪، وارتفع مؤشر EGX70 EWI بنحو ٢,٦٤٪، وعلى الصعيد الأخر انخفض مؤشر EGX50 EWI بنحو ٦,١٥%.

ثانيًا: إجماليات التداول:

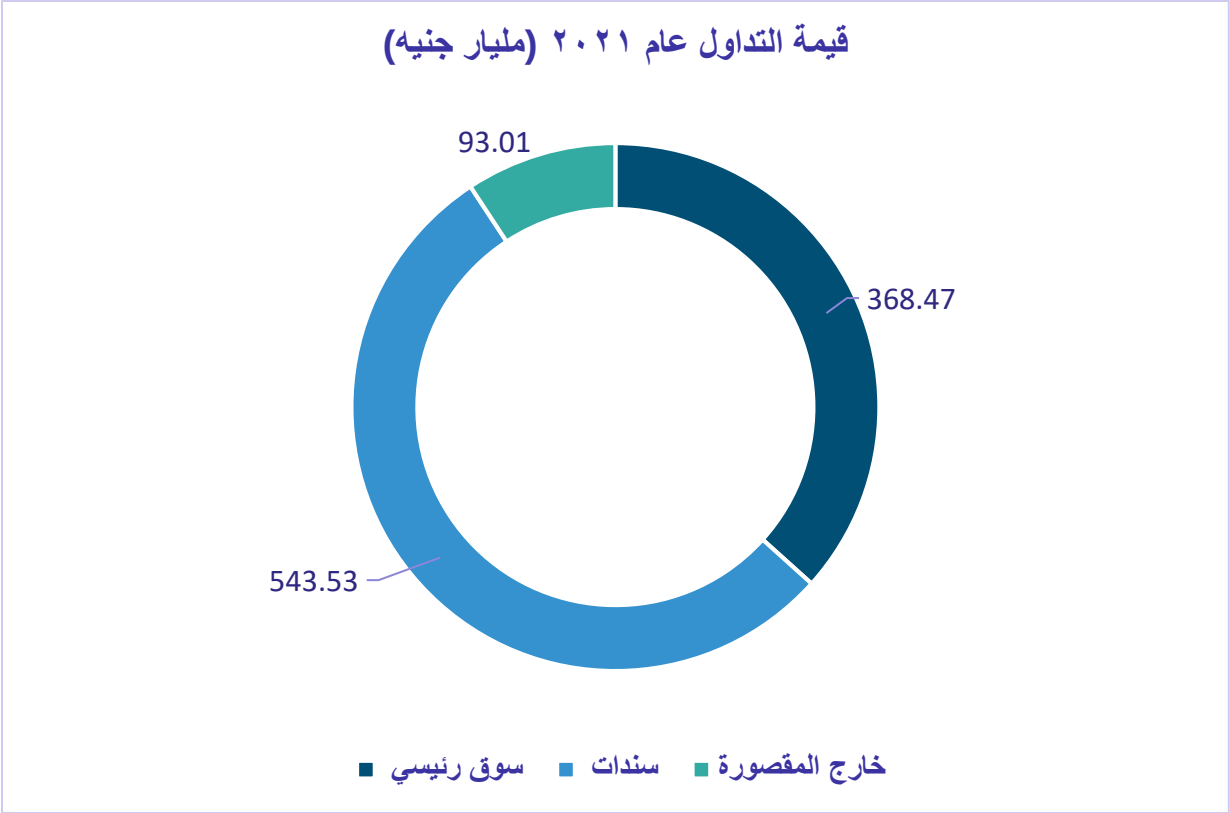

كمية التداول (مليون ورقة مالية)

	سندات	السوق رئيسي	خارج المقصورة
2020	365.4	87,465.6	3,839.1
2021	522.4	127,305.7	5,260.7
%	43%	46%	37%

عدد العمليات (عملية)

	سندات	السوق الرئيسي	خارج المقصورة
2020	5,023	8,495,445	44,822
2021	5,919	11,215,176	36,129
(%)	18%	32%	-19%

قيمة التداول (مليار جنيه)

	سندات	السوق الرئيسي	خارج المقصورة
2020	378.04	275.08	35.21
2021	543.53	368.47	93.01
(%)	44%	34%	164%

تطور أعداد المستثمرين المسجلين حديثاً في البورصة:

نجح السوق المصري في جذب ما يقرب من **59** ألف مستثمر جديد هذا العام مقارنةً بنحو **28** ألف مستثمر جديد في عام ٢٠٢٠، ودخول نحو **٩٥٠** مؤسسة أجنبية إلى السوق مقارنةً ب **٥٣١** مؤسسة أجنبية عام ٢٠٢٠.

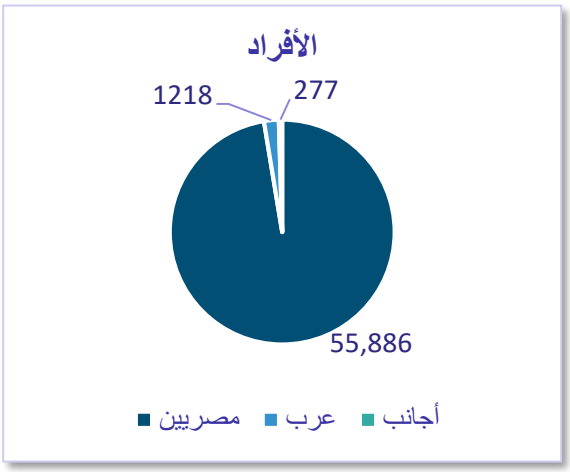

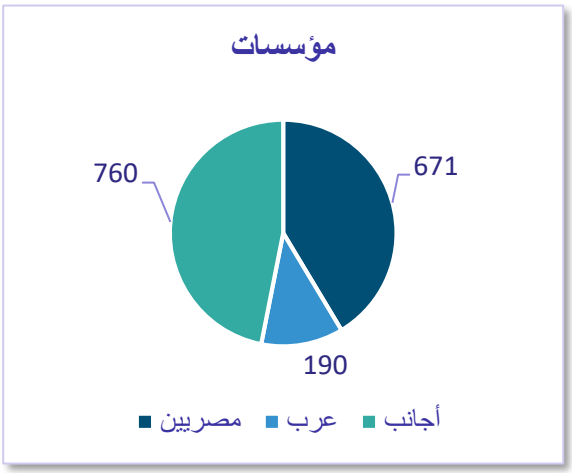

	مصريين		عرب		أجانب		الاجمالي	
	2020	2021*	2020	2021*	2020	2021*	2020	2021*
شخص طبيعي	25.028	55,886	646	1218	1.337	277	٢٧,٠١١	57,381
مؤسسات	427	671	107	190	424	760	٩٥٨	1,621
الإجمالي	25.455	56,557	753	1,408	١,٧٦١	1,037	٢٧,٩٦٩	59,002

رأس المال السوقي للسوق الرئيسي:

ارتفع رأس المال السوقي خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ١٧,٦% عن العام السابق حيث وصل رأس المال السوقي إلى ٧٦٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٦٥١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠. وتجدر الإشارة إلى أن هذا أول تغير إيجابي لرأس المال السوقي بعد سلسلة من الانخفاضات منذ عام ٢٠١٧.

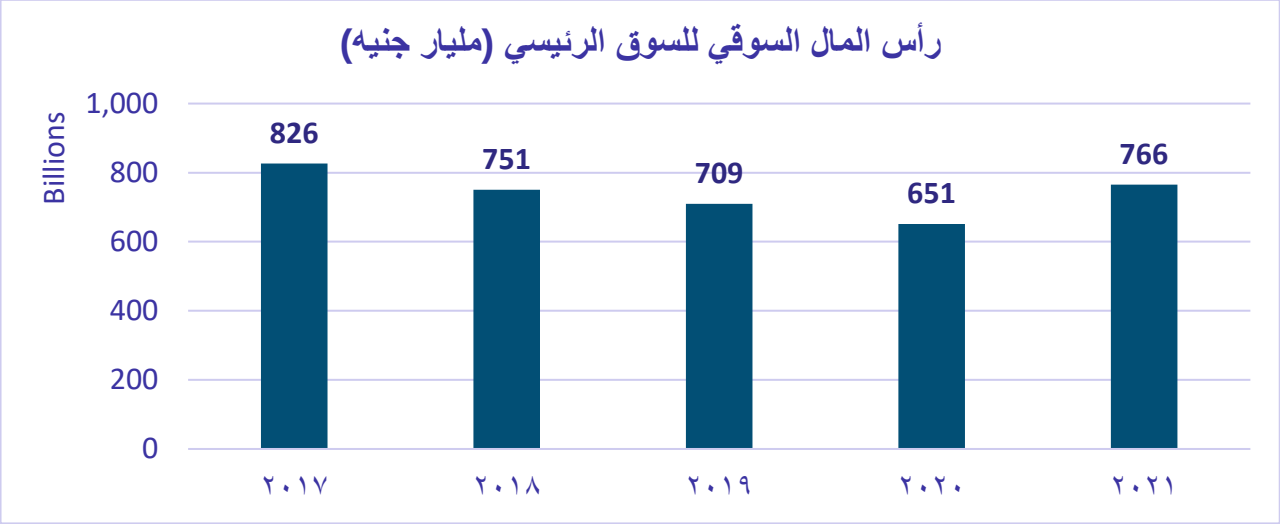

رأس المال السوقي للسندات:

حقق رأس المال السوقي للسندات خلال عام 2021 ارتفاعا كبيراً بنحو **46.6%** ليصل إلى ٢,٤٠٦ مليار جنيه مقارنة بـحوالي ١,٦٤١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠.

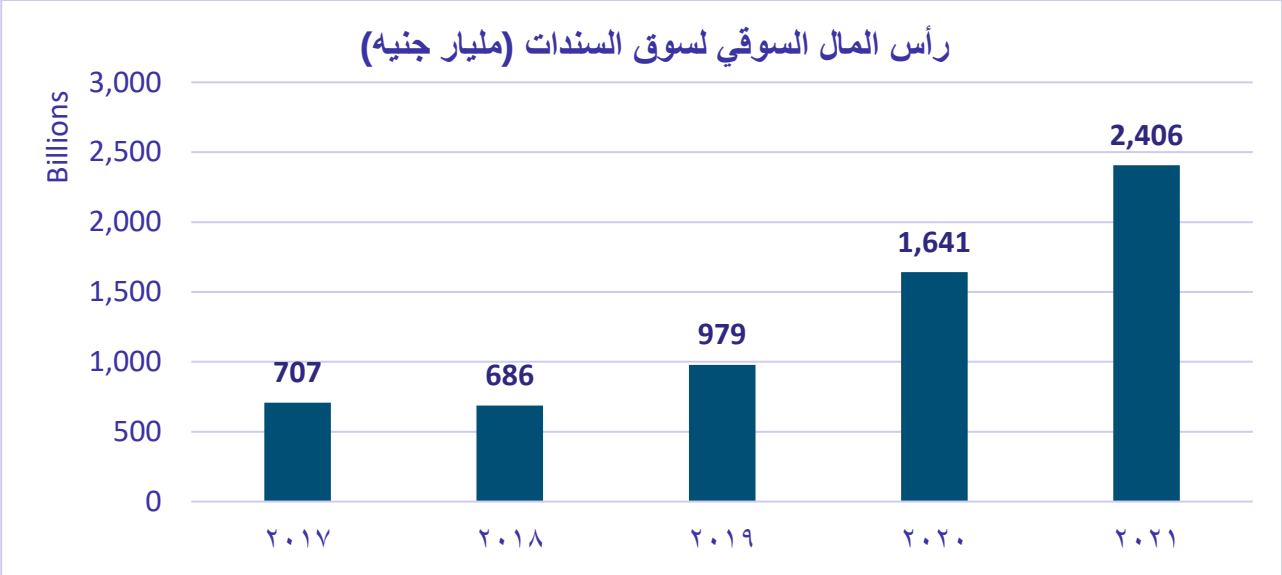

إحصائيات عام ٢٠٢٠/٢٠٢١:

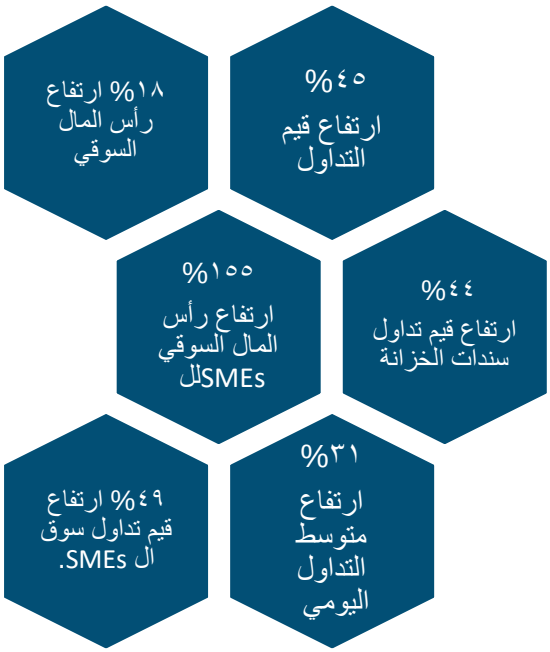

٢,٢.تطور الأعمال

تسعى البورصة المصرية إلى توفير مناخ استثمار مشجع ومحفز جاذب لرأس المال والاستثمارات، ولذلك تهتم البورصة المصرية بجذب وقيد شركات جديدة لزيادة رأس المال السوقي ولتعزيز جانب العرض أمام المستثمرين.

١. جهود البورصة على مستوى القيد والترويج:

أولاً القيد:

نجحت البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢١ في قيد كل من التالي:

- ✓ ٤ شركات جديدة بالسوق الرئيسي بقيمة رأس مال سوقي ٤٨ مليار جنيه، وأول قيد مزدوج لأحد الشركات المقيدة في بورصة لندن.
- ✓ ٢ شركة جديدة بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة رأس مال سوقي ٩٦٦ مليون جنيه.
- ✓ ٥٠ إصدار جديد من إصدارات سندات الخزانة المصرية بنظام المتعاملين الرئيسيين بقيمة ٣٩٨,٦ مليار جنيه.
- ✓ ٢٢ إصدار جديد لسندات توريق بقيمة ١٦,٥٦ مليار جنيه.
- ✓ ٦ شركات جديدة بالسوق الرئيسي ناتجة عن إعادة الهيكلة بالتقسيم بقيمة رأس مال سوقي ٧,٤ مليار جنيه.
- ✓ ٢ من الرعاة المعتمدين للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ١٢٧ إصدار قائم من سندات الخزانة تم قيد إعادة فتح الاكتتابات الخاصة بهم بقيمة ٤٨٧,٣ مليار جنيه.
- ✓ ٣ إصدار جديد لصكوك التمويل بقيمة ٥,٦ مليار جنيه.

وسعت البورصة المصرية إلى حث الشركات المقيدة على إنهاء إجراءات قيد تعديلات رؤوس أموالها والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بزيادات رؤوس الأموال بالبورصة مما ساعد في خفض معدلات التأخير في انهاء إجراءات قيد تعديلات رؤوس الاموال.

ويوضح الجدول التالي انخفاض متوسط المدة اللازمة لإنهاء إجراءات قيد زيادات رؤوس الأموال:

بيان معدل أيام قيد أسهم زيادات رؤوس الأموال

	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
متوسط فترة قيد اسهم الزيادات النقدية	٣٩ يوم	٥٨ يوم	٣٣ يوم
متوسط فترة قيد اسهم الزيادات المجانية	٧٢ يوم	١٠١ يوم	٩٠ يوم

ثانيًا الترويج:

واصلت إدارة الترويج العمل خلال عام ٢٠٢١ واستكمال الجهود التي بذلت منذ إنشاءها في عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى التعاون مع بنك القاهرة وبنك مصر والبنك الأهلي المصري تفعيلاً لبروتوكولات التعاون مع البنوك الثلاثة. وبناءً عليه:

- ✓ بلغ عدد الشركات على قائمة الترويج ٢١١ شركة.
- ✓ تم التواصل مع ١١٢ شركة منها ٢٤ شركة سوق رئيسي و٧٨ سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تم تحديد ٢٤ شركة عن طريق البنوك يمكن استهدافها كمرحلة أولى.
- ✓ أبدت ١٠ شركات رغبة في القيد والطرح.
- ✓ ٤ شركات جديدة تم قيدها وطرح أسهما في السوق الرئيسي.
- ✓ ٢ شركة تم قيدها في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا الطروحات:

شهد عام 2021 أكبر قيمة طروحات جديدة بلغت ٧,٩٥ مليار جنيه والي تعد الأكبر على الإطلاق منذ عام ٢٠٠٥ والتي بلغت قيمة الطروحات فيه نحو ٧,٨٢ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى بيع مباشر بقيمة ٤,٢٦ مليار جنيه منها قيمة القيد المزدوج مع بورصة لندن لتبلغ قيمة الطروحات الجديدة وبيع الشرائح الإضافية ١٢,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١.

بلغت قيمة الطروحات (عام وخاص) لعام ٢٠٢١ نحو ٧,٩٥ مليار جنيه.

اسم الشركة	عدد الأسهم المقيدة	قيمة الطرح (جنيه مصري)
إى فاينانس للاستثمارات المالية و الرقمية	1,600,000,000	5,840,533,336
تعليم لخدمات الإدارة	730,250,000	2,057,477,650
اميرالد للتطوير و إدارة المشروعات (سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة)	425,000,000	57,600,000

هذا بالإضافة إلى ٤,٢٦ مليار جنيه بيع شرائح جديدة منها القيد المزدوج، وأثر ذلك بشكل ملحوظ في زيادة رؤوس الأموال النقدية والمجانية كما يلي:

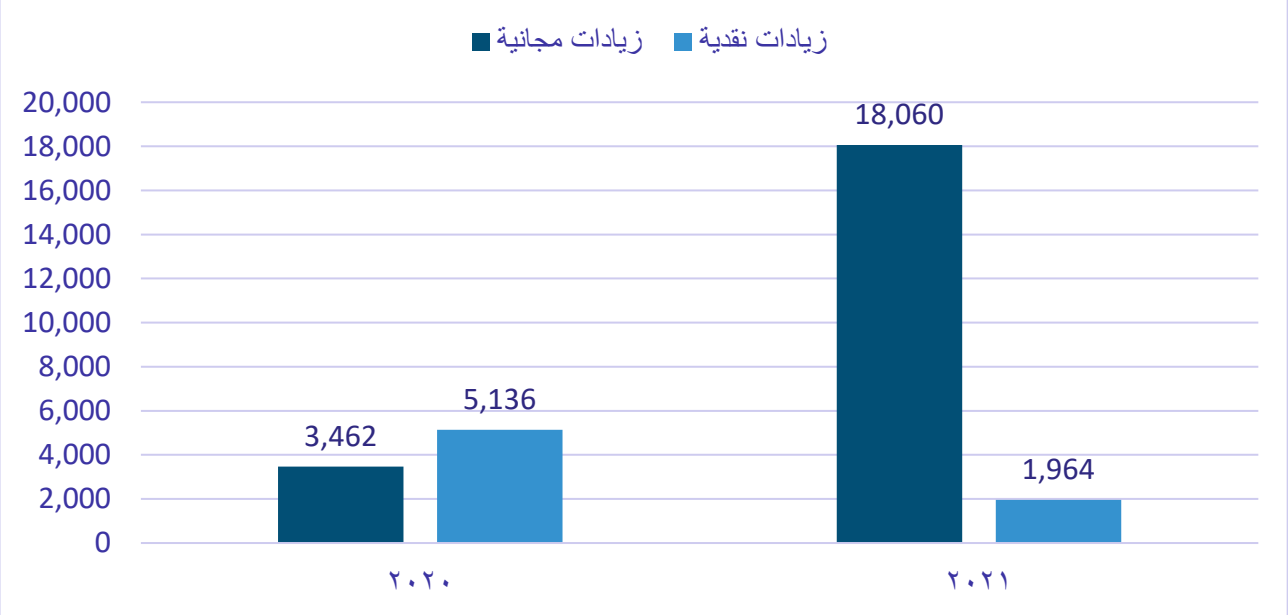

حيث بلغت إجمالي زيادات رؤوس الأموال المجانية والنقدية لسوق الأسهم ٢٠ مليار جنيه.

✓ **قيد وطرح شركة أي فاينانس E-Finance الأكبر في تاريخ البورصة المصرية:**

شهدت منصة التداول بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٢١ أكبر طرح في تاريخ البورصة المصرية بقيمة ٥,٨٤ مليار جنيه وذلك خلال طرح ٤١٧,٧٧٧,٧٧٨ سهم من أسهم شركة أي

فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، ويوضح الانفوجراف التالي تفاصيل هذا الطرح العام التي سجلت ٦١,٣٦ مرة، مما يدل على قدرة البورصة المصرية على استيعاب الطروحات الكبيرة.

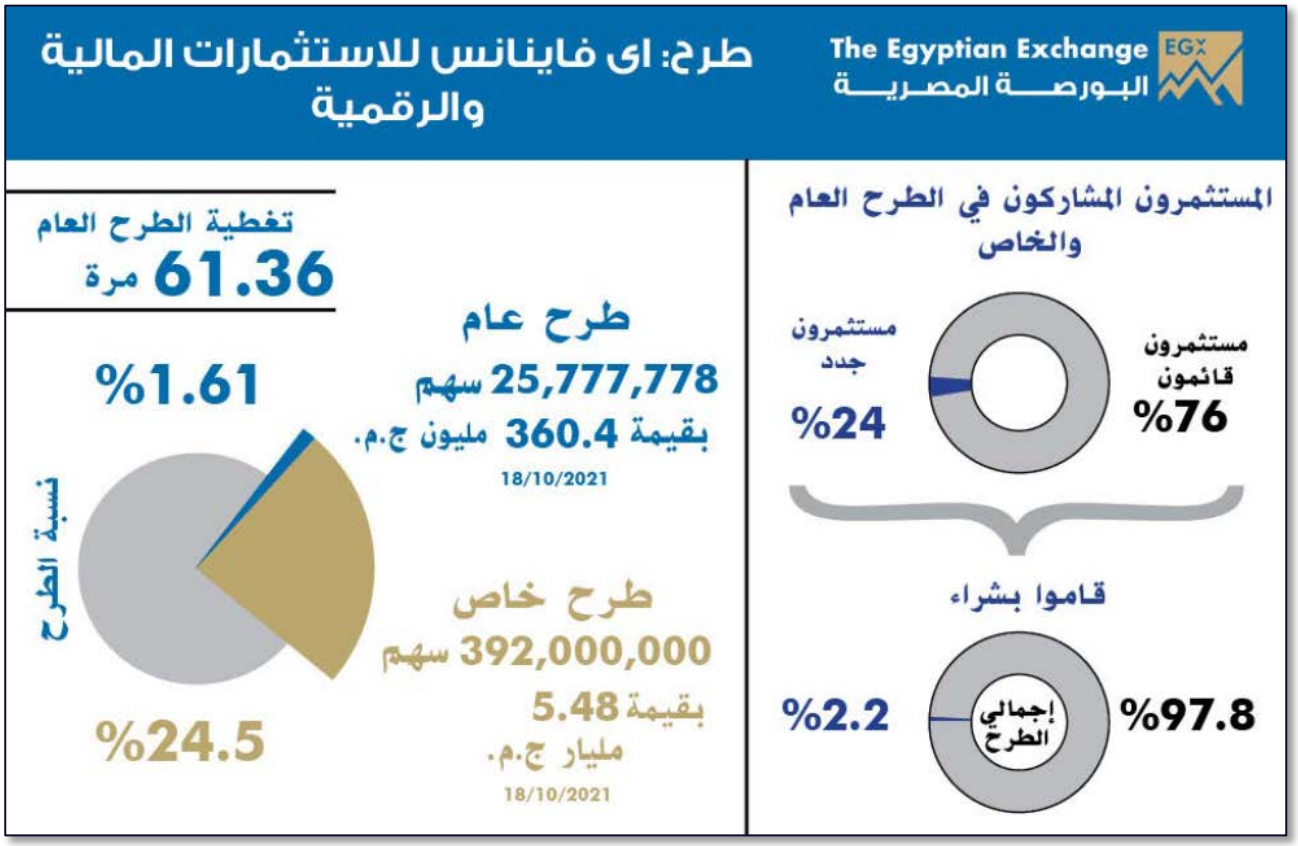

✓ **قيد جديد:**

استقبل السوق الرئيسي خلال عام **2021** عدد ٤ شركات جديدة بقيمة رأس مال سوقي ٤٨ مليار جنيه؛ وأول قيد مزدوج مع بورصة لندن لأحدى الشركات وهي شركة انتيجريتيد دايوجنستك هولدنج والتي بلغ رأسمالها السوقي وقت بدء التداول في **20** مايو ٢٠٢١ حوالي ١٠ مليار جنيه أي ما يعادل ٦٥٠ مليون دولار، كما تم قيد عدد ٦ شركات جديدة بالسوق الرئيسي ناتجة عن إعادة الهيكلة بالتقسيم بقيمة رأس مال سوقي ٧,٤ مليار جنيه.

هذا وقد تم قيد عدد ٣ شركات جديدة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة برأس مال سوقي ٩٦٦ مليون جنيه؛ بالإضافة إلى قيد ٢ من الرعاة المعتمدين في للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢. جهود البورصة على مستوى الإفصاح والحوكمة:

اتخذت إدارة البورصة المصرية عدة إجراءات لتسريع وتيرة إفصاح الشركات المقيدة عن القوائم المالية لزيادة ورفع كفاءة السوق خاصة فيما يتعلق بتوافر المعلومات المتعلقة بالشركات المقيدة ودقتها، وشهد عام

٢٠٢١ نشاطاً متزايداً استهدف تشجيع الشركات المقيدة على الالتزام بقواعد الإفصاح لزيادة كفاءة السوق، ولذلك تم مخاطبة أكثر من ١٤ شركة، بغرض:

- ✓ مراجعة القوائم المالية
- ✓ طلب إفصاحات اضافية من الشركات لتوضيح الموقف المالي الكامل.

وأدى ذلك إلى:

- ✓ حث بعض الشركات على إعادة الهيكلة والإعلان التفصيلي عن خطط إعادة الهيكلة.
- ✓ نقل الشركات التي بها اشكاليات في القائمة "د" لمزيد من الافصاح والتوضيح للمستثمرين بإشكاليات هذه الشركات.

وعلى صعيد موازي، تستمر البورصة في بذل الجهد من أجل تحسين جودة الإفصاح المحاسبي للشركات، ذلك بالإضافة إلى جهودًا كثيفة خاصة بفحص القوائم المالية وأنه بالفعل تم طلب العديد من الإفصاحات التوضيحية من الشركات وتم نشرها على شاشات التداول مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإفصاح والشفافية بالسوق المصري.

السنة المالية	عدد الشركات التي نشرت قوائم مالية	عدد الشركات التي تم فحصها	عدد الشركات التي أُصدر لها ملاحظات	عدد الملاحظات
٢٠١٩	245	245	90	165
٢٠٢٠	239	239	85	147
*٢٠٢١	٢٤٠	٢٤٠	٨٧	١٥٨

٢,٣.تطوير بيئة التداول واستحداث أدوات وآليات مالية جديدة

شهد عام ٢٠٢١ استمرار الجهود التي بدأتها إدارة البورصة منذ أغسطس ٢٠١٧، بعد أن قامت بدراسة وضع سوق المال المصري وكانت نتائج الدراسة تفيد بانخفاض أحجام وقيم التداولات وضعف السيولة في السوق، وعدم وجود آليات تداول جديدة لجذب المستثمرين بالإضافة إلى وجود بعض القواعد التي كانت تمثل عائق لزيادة التداولات واستفادة المستثمرين.

وبناءً عليه أطلقت إدارة البورصة المصرية في عام ٢٠١٩ نشاط صانع السوق وإدخال بعض التعديلات عليه في عام ٢٠٢٠ بعد دراسة نتائج التطبيق العملي، كما تم إطلاق العمل بآلية اقراض الأوراق المالية بغرض البيع وما يتعلق بها من قواعد.

انطلاقا من إدراك ووعي البورصة المصرية بأهمية العمل المتواصل والمستمر لزيادة كفاءة السوق خاصة فيما يتعلق بنظم وآليات التداول عملت إدارة البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢١، على استكمال جهود تطوير السوق وتحسين آليات التداول، وفيما يلي أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد:

- ✓ **إطلاق أول مؤشر للسندات الخزانة (EGX T Bonds)**

قامت البورصة المصرية بتدشين **مؤشر سندات الخزانة** في أغسطس ٢٠٢١. وذلك سعياً لتوفير أدوات مالية جديدة لقياس وتتبع أداء سوق السندات المصرية امام شريحة جديدة من المستثمرين، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال ادارة مؤشرات أسواق الأوراق المالية.

تضم مؤشرات سندات الخزانة السندات الأكثر سيولة، فيما تحدد القيمة السوقية للسند وزن كل اصدار داخل المؤشر. تأخذ المؤشرات في اعتبارها كل من العائد الناتج من التغير في اسعار السندات، والعائد الناتج من الكوبونات المستحقة، وهو ما يعكس العائد الكلي لأداء السندات المكونة بالمؤشر. تتكون مؤشرات سندات الخزانة من مؤشر مجمع وعدد ٤ مؤشرات فرعية، يتم تحديدها بناء على فترات استحقاق مختلفة، اذ تتيح المؤشرات الفرعية للمتابعين مقارنة اداء سندات الخزانة ذات فترات استحقاق متقاربة.

ويبلغ رأس المال السوقي لسندات الخزانة المكونة للمؤشر ١١١٨ مليار جنيه، كما تبلغ نسبة رأس المال السوقي لسندات الخزانة المكونة للمؤشر **٥٠%** من إجمالي رأس المال السوقي لسندات الخزانة حوالي، وتم مراجعة المؤشر **خمس** مرات منذ تدشينه.

وأثر ذلك على **قيم تداول سندات الخزانة ورأس المال السوقي لسندات الخزانة** حيث ارتفعت قيم التداول بنسبة **٤٤%** مقارنة بعام **٢٠٢٠**، بينما أرتفع رأس المال السوقي بنسبة **٤٧%** مقارنة بعام **٢٠٢٠**.

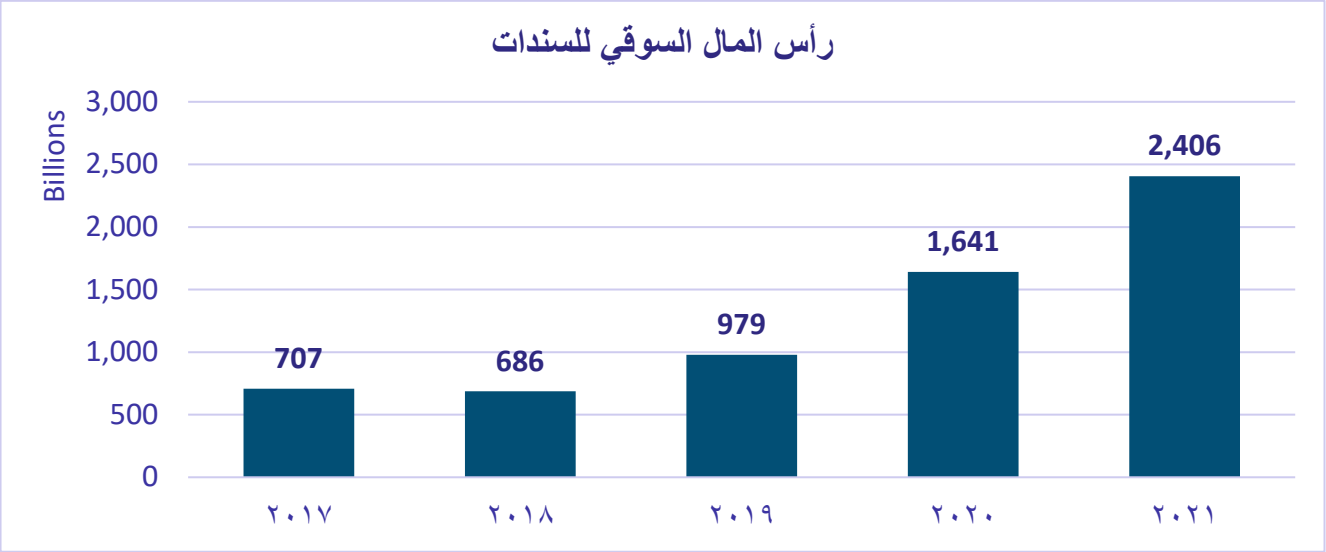

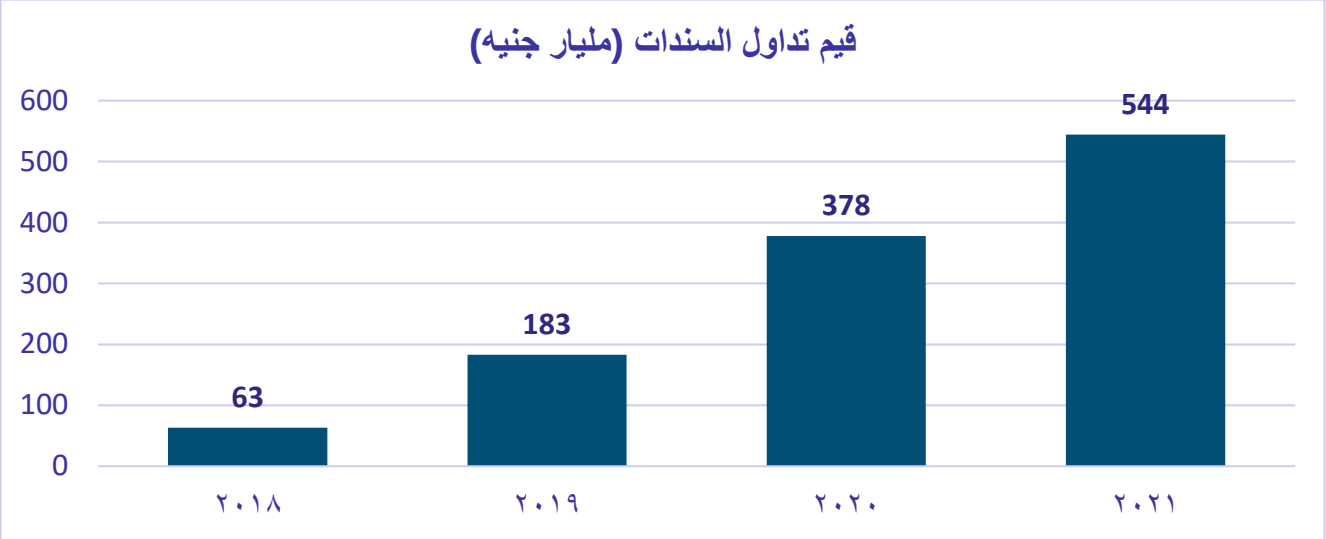

✓ تدشين مؤشر تميز لبورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة:

قامت البورصة المصرية بتدشين مؤشر تميز في ٢٣ يونيو ٢٠٢١، يستهدف مؤشر تميز الشركات التي لديها خططُ استراتيجية للتوسع والنمو المستمر. وبناءً عليه، يتم اختيار الشركات المكونة للمؤشر باستخدام معايير مالية لقياس مدى تميز الشركات والتي تتمثل في توفر تدفقات نقدية إيجابية من الأنشطة التشغيلية، ومعدل نمو ايجابي لكل من الإيرادات، والقيمة الدفترية للشركة.

- **أهم مزايا مؤشر تميز:**

- يستخدم المؤشر معايير مالية في اختيار الشركات، وذلك بهدف قياس القدرة الاستثمارية للشركات المكونة له.
- يتماشى المؤشر مع متطلبات العاملين في السوق، خاصة مديري صناديق الاستثمار الذين يرغبون في وجود مؤشر مرجعي لقياس أداء صناديق الاستثمار.
- اتاحة إمكانية استحداث منتجات مالية كصناديق المؤشرات، حيثُ أن المؤشر يعد أداة جيدة تستطيع المؤسسات المالية استهدافها لإصدار صناديق استثمار متداولة عليها أو صناديق استثمار ذات طابع الاستثمار السلبى التي تتبع المؤشر.

✓ **تطوير منهجية مؤشر EGX30**

قامت البورصة المصرية في يناير ٢٠٢١ بتطوير منهجية المؤشر حيث أن أهم ما يميز فلسفة التعديل لمنهجية الإدراج بالمؤشر، بأنه إلى جانب معيار السيولة "قيم التداولات"، تم إضافة معيار رأس المال السوقي مرجحاً بالتداول الحر وذلك لضمان التمثيل الجيد للشركات ذات الأحجام الكبيرة والتي تتمتع بمعدلات سيولة. وهو ما يحافظ أيضًا على جاذبية المؤشر للاستثمار محلياً وعالميا. كما تم إضافة قاعدة (**Buffer Rule**)، وهي قاعدة تعزز من استقرار مكونات المؤشر وتحد من تغيير عدد كبير في الشركات خلال المراجعة الواحدة وهي المنهجية المتبعة في كبرى المؤسسات التي تصدر مؤشرات عالمياً.

وتلا ذلك قيام إدارة البورصة في يوليو ٢٠٢١ بوضع حداً أقصى للشركات من نفس القطاع، حيث يشترط ألا يزيد عدد الشركات من نفس القطاع عن خمس شركات؛ حيث يتم ترجيهم بناء على رأس المال السوقي المرجح بالتداول الحر، بما يسهم في تحقيق مزيد من التنوع للقطاعات المكونة لمؤشرات السوق لتعكس تحركات وأداء السوق بشكل شامل. كما تم وضع حداً ادني لرأس المال المصدر للشركة للإدراج بمؤشرات السوق الرئيسي، حيث يشترط أن يكون رأس المال المصدر للشركة متوافق مع النص المرتبط بقيمة راس المال للإدراج بالسوق الرئيسي من البند السادس من المادة (٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والتي تنص على "أن يكون رأس المال المصدر مدفوعا بالكامل ولا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، وذلك من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو آخر قوائم مالية دورية مرفقًا بها تقرير مراجعة شامل من مراقب الحسابات، ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة".

✓ **تطوير سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة**

أظهر الواقع الفعلي وجود العديد من الإشكاليات في سوق الشركات المتوسطة والصغيرة ومن أهمها ضعف أداء الشركات المنوط بها تقديم خدمات الرعاية لهذا السوق، وقلة خبرة الشركات المقيدة في التعامل مع الإفصاحات المطلوبة من البورصة وغيرها من الإشكاليات إلى تطلبت حلول جذرية وليست تدريجية لإعادة هيكلة هذا السوق (٢٦ شركة مقيدة فقط على الرغم من بدء هذا السوق منذ عام ٢٠١٠.

وبناءً عليه استهدفت البورصة خلال الفترة الماضية العمل بفاعلية على تطوير هذا السوق من خلال وضع خطة زمنية محدد لمراحل العمل بغرض وضع خطة تنفيذية لعملية التطوير.

مراحل عملية التطوير:

وبناًء على ما تم في المراحل الأولى والتقييم الشامل للموقف تمت بلورة خطة تنفيذية لتطوير سوق الشركات المتوسطة والصغيرة تتضمن العمل على أربع محاور رئيسية.

انعكست الإجراءات التي اتخذتها إدارة البورصة لتنشيط السوق بشكل إيجابي على قيم تداول الشركات المقيدة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث ارتفع إجمالي قيمة التداول خلال العام الحالي ٢٠٢١ إلى أكثر من ٢ مليار جنيه مقارنة ب ١,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع ٥٣%.

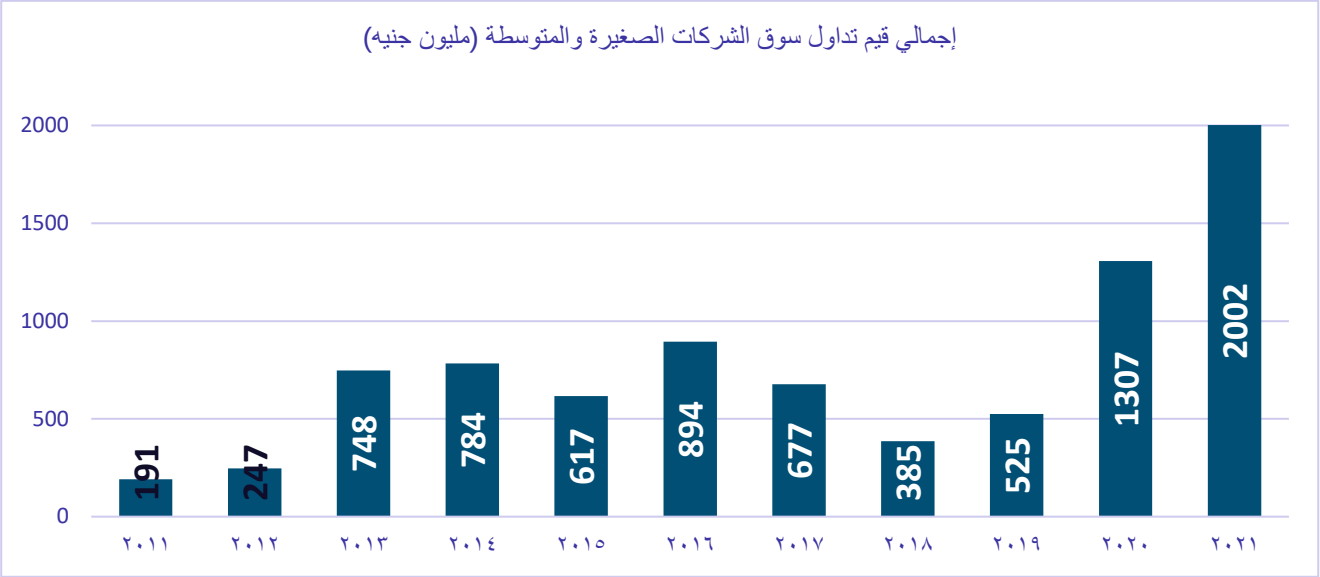

كما ارتفع متوسط التداول الشهري للمؤسسات خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر ٢٠٢١ وهي الفترة التالية للانتهاء من عملية التطوير مقارنة بالفترة من فبراير إلى مايو ٢٠٢١ من ٣,٤ مليون جنيه إلى ١٦ مليون جنيه، ذلك بالإضافة إلى أن علم ٢٠٢١ شهد ٤ زيادات رؤوس أموال الشركات المقيدة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٤٩ مليون جنيه موزعة على ٤١ مليون زيادات مجانية و٨ مليون جنيه زيادات نقدية وذلك مقارنة ب ٢٢ مليون جنيه إجمالي الزيادات خلال عام ٢٠٢٠.

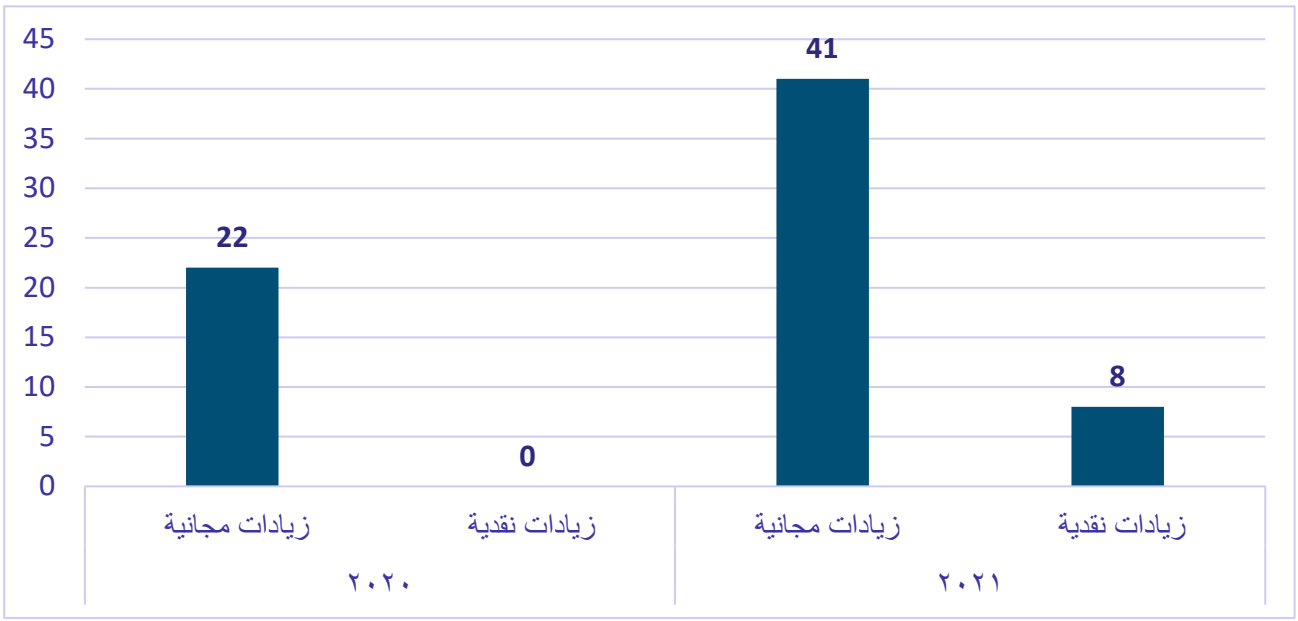

٣. مدخل الاستدامة في البورصة المصرية

تُعد البورصة المصرية أحد البورصات الرائدة في مجال الاستدامة بين البورصات الإقليمية والعالمية، حيث شاركت في تأسيس عدد من مبادرات ومجموعات عمل الاستدامة على المستوى العالمي ومنها مبادرة البورصات المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ومجموعة عمل الاستدامة التابعة للاتحاد العالمي للبورصات، وشاركت في تأسيس مجموعة عمل الاستدامة في اتحاد البورصات الأفريقية بهدف دمج جهود الاستدامة على مستوى القارة الأفريقية، كما تشارك بفاعلية في العديد من المحافل الدولية للاستدامة وذلك بالإضافة الى كونها عضو في مجموعة عمل الاستدامة في اتحاد البورصات اليورو-آسيوية (FEAS).

ويأتي إصدار البورصة المصرية لتقارير الاستدامة السنوية إيمانا منها بأهمية دعم وتشجيع الشركات المقيدة بالسوق على الإفصاح عن أعمال الاستدامة، حيث تعمل البورصة جاهدة على تحقيق مبدأ **"القيادة بالمثل"** Leading By Example، وفي هذا السياق بدأت البورصة المصرية في دمج ثقافة الاستدامة في عملياتها اليومية، لتتحول بذلك إلى **"مؤسسة مستدامة"**.

٣,١. استراتيجية الاستدامة في البورصة

تتبنى البورصة المصرية مفهوم الاستدامة كأحد أهم محاور العمل الاستراتيجي، وقد أدركت البورصة أهمية الاستدامة منذ عام 2004 ،فساهمت في إعداد التقرير الثاني لمراعاة المعايير والأكواد لمصر(Report on the Observance of Standards and Codes - ROSC) بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، وقادت البورصة المصرية بورصات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحديث قواعد القيد والإفصاح بما يراعى الشفافية ويتماشى مع المعايير القياسية للحوكمة وهى أحد المعايير الرئيسية للاستدامة، وفى عام ٢٠١٠ كانت البورصة المصرية أول البورصات الإقليمية والثانية عالميا في تدشين مؤشر الاستدامة S&P/EGX ESG Index وفقا لمنهجية مؤسسة **ستاندرد آند بورز .**

وتتضمن رؤية البورصة المصرية الاستراتيجية للاستدامة عددًا من محاور العمل التي تهدف إلى رفع مستوى كفاءة وتنافسية البورصة بين أسواق الأوراق المالية الرائدة على المستوى الإقليمي والعالمي:

المحور الأول:	المحور الثاني:
البورصة المصرية مؤسسة مستدامة.	التوعية بأهمية الاستدامة بين أطراف السوق.
المحور الثالث:	**المحور الرابع:**
المشاركة الفعالة محليا، وإقليميا وعالميا في مبادرات الاستدامة.	تطوير السوق واستحداث أدوات مالية مرتبطة بالاستدامة.

المحور الأول: البورصة المصرية مؤسسة مستدامة:

تركز استراتيجية البورصة المصرية للاستدامة على تحقيق الاستدامة المؤسسية، وذلك من خلال الالتزام بدمج مفاهيم الاستدامة في الأنشطة وممارسات العمل اليومية للبورصة المصرية كمؤسسة قائدة في مجال الاستدامة في سوق المال المصرية، وحرصا منها على مفهوم القيادة بالمثل (Leading by example).

وحتى تتحقق الاستدامة المؤسسية، قامت البورصة المصرية أولًا بتحديد الأطراف الفاعلة الرئيسية في منظومة ممارسات العمل اليومية، وتلي ذلك تحديد الركائز الأساسية للاستدامة المؤسسية، والتي من المتوقع أن تركز أعمال استدامة البورصة المصرية عليها خلال الفترة القادمة، وتتضمن كلاً مما يلي:

- الحفاظ على البيئة.
- مبادرات التعليم والتدريب.
- نشر الثقافة المالية.
- بيئة عمل أفضل.
- المساهمات المجتمعية في المبادرات الصحية.

- النزاهة والشفافية والاستدامة في السوق.

المحور الثاني: التوعيـة بأهميـة الاستدامة بيـن أطـراف السـوق:

يمثل محور التوعية بأهمية الاستدامة بين أطراف السوق عاملاً أساسيا في رفع كفاءة سوق المال في إدارة ملفات الاستدامة المتعددة وتوفير التمويل اللازم لأنشطة الاستدامة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs).

فعلى صعيد الشركات المقيدة، تعمل البورصة جاهدة على تغيير النظرة الحالية لأعمال المسئولية المجتمعية، من كونها مجرد أعمال خيرية لتصبح أنشطة تسهم في الإدارة الكفء للمخاطر المرتبطة بأعمال وركائز الاستدامة الثلاثة وهي البعد البيئي والبعد المجتمعي وبعد الحوكمة Environmental Social and Governance (ESG) وفي إطار تحقيق هذا الهدف، تعمل البورصة على تقديم الدورات التدريبية المتعلقة بالاستدامة للشركات المقيدة، وتحرص على عقد الاجتماعات الدورية مع هذه الشركات فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح والشفافية ضمن أعمال الحوكمة، وحرصا على رفع كفاءة الحوكمة في السوق المصري.

كما تتضمن صور التوعية المجتمعية بأهمية الاستدامة بين أطراف السوق، إعداد البورصة المصرية سلسلة من ورش العمل والمشاركة الفعالة في المحافل المحلية والإقليمية والدولية. وعلى صعيد الأطراف الفاعلة الأخرى، فإن البورصة المصرية تتعاون مع الهيئات والوزارات المتخصصة، لتقديم حلول تقييم وقياس أداء الشركات غير المقيدة، من أجل تشجيع الشركات على دمج أعمال الاستدامة ضمن خطط العمل والأنشطة الحالية لهذه الشركات.

المحور الثالث: المشاركة الفعالة محلياً، وإقليمياً وعالمياً في مبادرات الاستدامة:

تعد المشاركة الفعالة أحد محاور العمل الرئيسية للاستدامة، فساهمت البورصة المصرية في أعمال عدد من مجموعات العمل منها مجموعة عمل إعداد النموذج التطوعي للإفصاح عن أعمال الاستدامة (البيئية، والمجتمعية والحوكمة)، والعديد من مجموعات العمل الاستشارية في مبادرات الاستدامة.

على صعيد المشاركة الإقليمية، تهدف البورصة المصرية إلى دعم جهود الاستدامة بين المؤسسات المالية والبورصات الأفريقية، وهو ما يسهم في رفع كفاءة هذه الأسواق وقدرتها على توفير التمويل اللازم لأهداف التنمية المستدامة، والعمل على تفعيل تعهدات مراكش لتعزيز أسواق المال الخضراء بالقارة الأفريقية.

وفى ذلك السياق، يتضمن هذا المحور، القيادة الفعالة للبورصة المصرية لملف الاستدامة في اتحاد البورصات الأفريقية، من خلال مجموعة عمل الاستدامة التي تهدف إلى دمج جهود الاستدامة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بأعمال الاستدامة، والعمل على المتابعة الدورية لأعمال الاستدامة، وتطوير خارطة طريق للاستدامة في أسواق المال الأفريقية، كما تتضمن رؤية البورصة المصرية تدشين مؤشر الاستدامة للبورصات الأفريقية.

المحور الرابع: تطوير السوق واستحداث أدوات مالية مرتبطة بالاستدامة.

كان لاستحداث البورصة المصرية مؤشر الاستدامة عام ٢٠١٠، بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد آند بورز ومركز المديرين المصري دوراً كبيراً في حث الشركات المقيدة على متابعة أدائها فيما يتعلق بالركائز الثالثة الرئيسية للاستدامة، والتي شهدت تحسناً ملموسا وهو ما انعكس على أعداد وطبيعة مبادرات الاستدامة التي قدمتها هذه الشركات، كما تحسن مستوى الإفصاح والشفافية وساهم ذلك في رفع ترتيب مصر في تقرير مناخ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي سنوياً. وتتضمن رؤية البورصة المصرية للاستدامة تطوير السوق واستحداث أدوات مالية مرتبطة بالاستدامة، وذلك في إطار استراتيجية البورصة حول تطوير السوق وآليات التداول واستحداث أدوات مالية مما يسهم في زيادة معدلات السيولة الحالية، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين من خلال تنويع الأوعية الاستثمارية.

٣,٢.ركائز الاستدامة:

تبنت البورصة المصرية في استراتيجيتها نحو الاستدامة عدد من الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق الاستدامة المؤسسية، ورفع كفاءة استدامة السوق من خلال تحفيز وتشجيع الأطراف المرتبطة على الالتزام بدمج الاستدامة في الأنشطة اليومية. وفي هذا السياق حددت البورصة المصرية عدد من الركائز الأساسية هي كالتالي:

١. الجوانب البيئية:

ترتكز آليات دعم البورصة للجوانب البيئية في إطار الاستدامة على تفهم الأثار البيئية لعملياتها اليومية كمؤسسة مستدامة، والالتزام بالإجراءات الاحتياطية البيئية والتي تساعد في الحد من الآثار السلبية لتغير المناخ وإدارة النفايات. كما يتضمن إطار عمل الحفاظ على البيئة كلا مما يلي:

- تعزيز ممارسات حماية البيئة بين العاملين والأطراف الفاعلة.
- إدارة أثر عمليات المؤسسة على البيئة (إدارة النفايات).

- مراجعة نهج الاستدامة، وتحديد القضايا البيئية الجوهرية لعمل البورصة وفقا للخطط المستقبلية.
- المشاركة في المبادرات الدولية ومجموعات العمل المختصة بتشجيع التمويل الأخضر وتبني أفضل الممارسات لمواجهة تغير المناخ.

٢. القوى العاملة:

تلتزم البورصة كمؤسسة مستدامة بمنظومة ممارسات وأخلاقيات العمل اللائق واحترام حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من منظومة القيم الأساسية في المؤسسة، إضافة إلى بناء القدرات من خلال التدريب المهني والفني الذي من شأنه أن يثقل مهارات العاملين، ويعمل على تمكين العاملين.

٣. المسئولية المجتمعية:

تتعاون البورصة مع الأطراف الفاعلة لا سيما في دعم المجتمعات المحلية، من خلال تمويل مبادرات الرعاية الصحية وتطوير التعليم والتدريب لبناء القدرات لقطاع مالي مستدام. وعلى صعيد المجتمع المحلي، أسست البورصة مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة والتي تعد ذراع المسئولية الاجتماعية للبورصة.

٤. استدامة السوق

تعمل البورصة المصرية على تعزيز الاستدامة في أسواق المال محلياً وإقليمياً وعالميا كجزء من استراتيجيتها ورؤيتها. وفى إطار أهداف التنمية المستدامة -الصادرة عن الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ -حددت البورصة أهم أهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي يمكن العمل عليها لتعزيز كفاءة أسواق المال على النحو التالي :

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير بيئة العمل اللائق للجميع.

المقصد ٨ – ١٠:

تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على توفير فرص الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

الهدف الثاني عشر: ضمان أنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة.

المقصد ١٢ -٦:

تشجيع الشركات، وخاصة الشركات الكبيرة والعالمية، على اعتماد ممارسات الاستدامة ودمج المعلومات الخاصة بالاستدامة في منظومة الإفصاح.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المقصد ١٧ -١٦: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ترتكز على شراكات فاعلة بين الأطراف العاملة المتعددة، وذلك عن طريق تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وبما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

٣,٣. الحوكمة، الأخلاقيات ومبادئ العمل بالبورصة:

الحوكمة:

تعد الحوكمة الرشيدة أحد العناصر الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وإحدى الركائز الأساسية الاستراتيجية البورصة الشاملة لضامن كفاءة وشفافية عملية صنع القرار. ولذلك تتبنى البورصة المصرية أحدث المعايير الدولية في حوكمة الشركات وفقا للقرار الجمهوري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ الذي يحدد دور ونطاق المسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارة البورصة. ويتولى المجلس الإشراف على المسائل بالشئون التجارية والمالية والاستراتيجية والهياكل والسياسات.

وفي ظل الأهمية المتزايدة لتطبيق الحوكمة في النشاط الاقتصادي لم تكتف البورصة المصرية بتشجيع الشركات المقيدة على تطبيق الحوكمة من خلال تضمين قواعد القيد والإفصاح التزامات تعمل على تفعيل مبادئ الحوكمة فقط، ولكن اتجهت أيضا إلى التوسع في تطبيق مبادئ الحوكمة على المستوى الداخلي للمؤسسة لإعطاء المثل والقدوة للشركات المقيدة.

وفى هذا السياق تُعد البورصة المصرية من أوائل المؤسسات المالية المصرية التي اتجهت طواعية إلى التوسع في تطبيق الحوكمة على إدارتها، حيث تم إنشاء لجنة للمراجعة تتميز بالاستقلالية وتتبع مجلس إدارة البورصة، وقد تم تفعيل دورها جنبا إلى جنب مع قطاع المراجعة الداخلية لضمان تحقيق أكبر قدر من الفاعلية في منظومة المراجعة والرقابة الداخلية فضلا عن تنشيط دور إدارة المخاطر كإدارة فعالة للتعامل مع المخاطر المؤسسية بما يمكن من الحد من أثرها السلبية بشكل فعال وبأقل تكلفة ممكنة.

كما سعت إدارة البورصة المصرية الى تحقيق استقلالية أكبر في مجلس إدارتها من خلال وجود مقعدين في تشكيل مجلس إدارة البورصة المصرية من المستقلين من ذوي الخبرة .فضلا عن أن القرار الجمهوري المنظم لشئون عمل البورصة يقصر مدة رئيس البورصة المصرية على أربع سنوات مع عدم جواز تجديدها إلا لمدة واحدة فقط، وهو ما يسمح بالتجديد والتطوير المستمر، لا سيما أن سوق المال بحاجة لذلك بما يتسم به من السرعة في التعاملات التي يقابلها الحاجة للتطوير المستمر. فضلا عن أن القرار الجمهوري المشار إليه قد تضمن اختيار ممثل البنوك القائمة بنشاط أمناء الحفظ في مجلس إدارة البورصة أصبح بالانتخاب، وبالتالي أصبح غالبية أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية من المنتخبين وليس من المعينين مما يساعد في توفير المزيد من الاستقلالية لعمل البورصة.

مجلس ادارة البورصة المصرية:

- د. محمد فريد صالح رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية ورئيس الاتحاد اليورو آسيوي للبورصات
- أ. أحمد عبد الرحمن الشيخ نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية (منذ ديسمبر ٢٠١٨)
- أ. رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي (حتى يوليو ٢٠٢١)
- أ. زكية إبراهيم وكيل المحافظ المساعد - البنك المركزي المصري.
- أ. هاشم السيد هاشم دسوقي نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المصريين للإسكان والتنمية والتعمير.
- أ. طارق السيد هاشم فايد رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة (منذ أغسطس ٢٠١٩).
- . أحمد أبو السعد الرئيس التنفيذي لشركة ازيموت مصر لإدارة الأصول.
- أ. رانيا يعقوب رئيس مجلس الإدارة لشركة ثري واي لتداول الاوراق المالية.
- أ. سليمان نظمي شريك مؤسس ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الأهرام. (حتى يوليو ٢٠٢١)
- أ. شوكت المراغي العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية.

- أ. أحمد بهاء الدين شلبي نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب إم بي للهندسة. (حتى يوليو ٢٠٢١)
- أ. داليا السواح العضو المنتدب لشركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية.
- د. خالد سري صيام أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة عين شمس.
- د. ضياء نور الدين أستاذ الاقتصاد التحليلي بالجامعة الأمريكية وخبير اقتصادي بصندوق النقد الدولي. (حتى مارس ٢٠٢١)
- أ. إيهاب سعيد العضو المنتدب لشركة أصول ESB. (حتى يوليو ٢٠٢١)

الهيكل التنظيمي للبورصة المصرية:

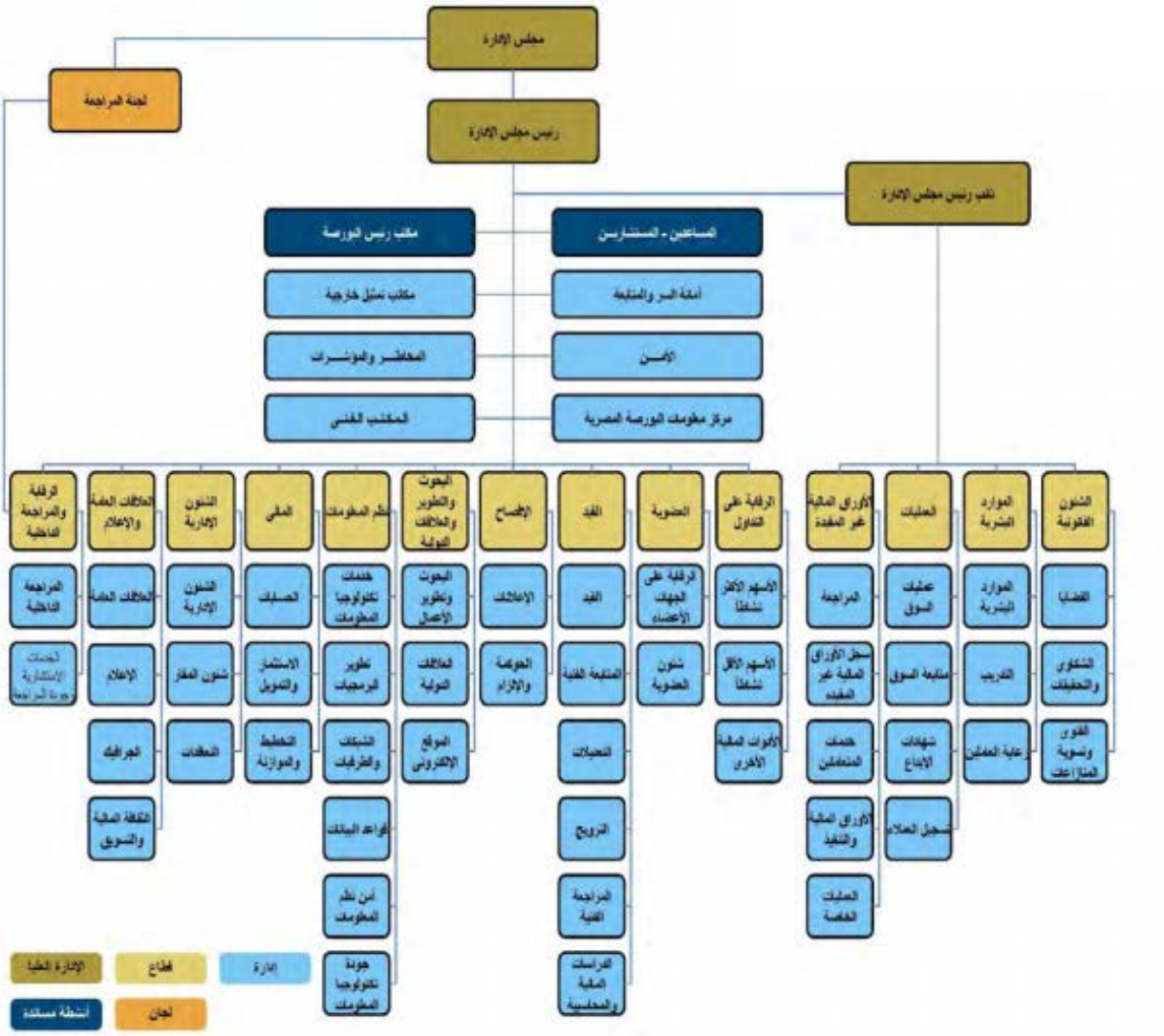

أخلاقيات العمل بالمؤسسة

تترسخ أخلاقيات العمل اللائق في الممارسات والأعمال اليومية للبورصة المصرية من واقع قيم المؤسسة فقد أولت البورصة اهتمامًا بالغا بوضع قواعد لتنظيم سلوك العاملين بها، وفى هذا السياق، وضعت إدارة البورصة "ميثاق شرف المهنة وقواعد السلوك للعاملين بالبورصة المصرية" في إطار حرصها على رفع مستوى أدائها والحفاظ على سمعتها كمؤسسة منفردة ومتميزة في خدماتها للمتعاملين معها والعاملين بها من خلال الالتزام بكافة القواعد والأحكام التي تضمن كفاءة العمل

بها، وتحفظ كرامتهم ومكانتهم الوظيفية، وتكفل حيادهم وتأني بهم عن شبهة تعارض مصالحهم مع مصالح العمل.

وقد تضمن ميثاق الشرف بداية النظم والمبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها مرورا بالأطر الواجب مراعاتها في مجال تداول البيانات وسرية المعلومات والتعامل في الأوراق المالية، فضلا عن سياسة قبول الهدايا والقواعد الخاصة بالنظام العام والسلوك الوظيفي وانتهاءً بالتعليمات الخاصة بموارد تكنولوجيا المعلومات وحقوق العاملين بالبورصة يساعد التزام العاملين بهذا الميثاق على التغلب على العقبات التي تعترض العمل ويسمح لهم بالالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية. ويلتزم الموظفون وفقا لميثاق الشرف بما يلي:

- مبادئ ومعايير النزاهة والأخلاق المؤهلة لكسب ثقة المتعاملين.
- أداء المهام وفقا لمبادئ العدالة والمساواة
- العمل بكفاءة
- العمل الجماعي
- التعامل مع أطراف السوق المختلفة لتعزيز الشفافية
- إظهار الاحترام دون تمييز.

٣,٤. عضويات والتزامات البورصة

مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSE):

انضمت البورصة المصرية إلى أربع بورصات أخرى (بورصة ناسداك، وبورصة جوهانسبرج، وبورصة البرازيل وبورصة إسطنبول) لتأسيس مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، وقدموا التزما طوعيا بتطبيق ممارسات الاستدامة منذ عام ٢٠١٢.

وتعتبر مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSE) منصة الاكتساب المعرفة وتبادل المعلومات وكذلك بحث سبل التعاون بين البورصات والمستثمرين والشركات لتعزيز شفافية الشركات وتطبيق أفضل الممارسات الخاصة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وتشجيع الاستثمار المستدام.

يتم تنظيم المبادرة بتعاون مشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNTCAD)، ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة(UN Compact Global) ، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (FI UNEP)، ومبادئ الاستثمار المسؤول (PRI).

وفي يناير ٢٠١٥، انضمت البورصة إلى "المجموعة الاستشارية لإعداد الدليل الاسترشادي للإفصاح عن الاستدامة" التابعة للمبادرة والتي ضمت ٥٠٦ عضوا من ٢١ دولة مختلفة. ويهدف الدليل الاسترشادي إلى مساعدة البورصات في نشر الوعي بأهمية الإفصاح عن الاستدامة بين الشركات المقيدة .وفي عام ٢٠١٧، انضمت البورصة المصرية إلى المجموعة الاستشارية لإعداد الخطة الاسترشادية الطوعية حول "كيف تسهم البورصات في نمو الاستثمار الأخضر المسئول"، والذي تم الإعلان عنه في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ "COP 23" بألمانيا.

وفي نوفمبر ٢٠١٨ شاركت البورصة المصرية في الحوار العالمي لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة في جنيف وتم تكريم البورصة المصرية لمجهوداتها في مجال الاستدامة حيث حصلت على جائزة الريادة والتميز "Groundbreaker" لكونها أحد مؤسسي مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة.

مجموعة الاستدامة بالاتحاد العالمي للبورصات (WFE)

تعد البورصة المصرية عضواً فعالاً في مجموعة الاستدامة بالاتحاد العالمي للبورصات والتي تأسست في مارس ٢٠١٤، وتعتبر تلك المجموعة أكبر مجموعة عمل بالاتحاد العالمي للبورصات، وتستهدف بناء توافق في الآراء حول الغرض والتطبيق العملي للممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG). وقد شرفت البورصة بمنصب نائب رئيس مجموعة الاستدامة خلال الفترة من مايو ٢٠١٦ حتى أبريل ٢٠١٨، كما تم تكثيف نشاط البورصة في اتحاد البورصات العالمية (WFE)من خلال ترأسها لمجموعة عمل البورصات الناشئة والتي سعت من خلالها لتحديد معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية للأسواق الناشئة وسبل التغلب عليها.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة:

يهدف الاتفاق العالمي إلى دعوة المؤسسات التجارية وغير التجارية لتطويع استراتيجياتها ونهج العمليات بها مع المبادئ العشرة للمبادرة، والتي تضم المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الأهداف المجتمعية. إضافة إلى مساعدة المؤسسات الأعضاء في الإفصاح عن أعمال الاستدامة. وقد انضمت البورصة المصرية إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة كمؤسسة غير تجارية في أبريل ٢٠١٦.

مبادئ تمكين المرأة

تهتم البورصة المصرية بتمكين المرأة لتولي أدوار قيادية في سوق المال المصرية، معتبرة أن تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية هو أمر ضروري لبناء اقتصادات قوية، وإقامة مجتمعات أكثر استقرارا وعدلا، وتحسين نوعية الحياة للسيدات، والرجال، والأسر والمجتمعات .ولذلك فقد وقعت البورصة المصرية في أبريل ٢٠١٦ على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة اقتصاديا

.(UN-WEPs)

مبادرة (Global Investor Statement on Climate Change)

تحدد المبادرة المساهمات التي يمكن للمستثمرين تقديمها لزيادة الاستثمارات منخفضة الكربون والمرنة تجاه المناخ Low Investments Resilient Climate and Carbon، حيث تقدم المبادرة مقترحات عملية بشأن كيفية توسيع نطاق مساهمة البورصة في هذا الإطار من خلال الإجراءات الحكومية الملائمة. وايمانا من البورصة المصرية بخطورة التهديد الذي يشكله تغير المناخ، فقد وقعت البورصة المصرية على اتفاق on Statement Investor Global Change Climate في ديسمبر ٢٠١٥.

الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ (COP23).

إدراكا للأهمية المتزايدة لدور البورصات في زيادة الوعي بالتحديات المرتبطة بالمناخ العالمي، شاركت البورصة المصرية في مؤتمر الأطراف المعنية بتغير المناخ (COP23) في بون بألمانيا خلال نوفمبر ٢٠١٧ .وقد شاركت البورصة المصرية بشكل ّفعال في أعمال وفعاليات المؤتمر الذي استعرضت خلاله رؤيتها حول دور أسواق الأوراق المالية في دعم تمويل المناخ، إضافة إلى الحلقة النقاشية الجانبية لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة المتعلقة بـ "حوار حول الاستثمار الأخضر".

تعهدات مراكش

تدعو المبادرة جميع المشرعين بأسواق المال الأفريقية الراغبين في العمل الجماعي لصالح التنمية المستدامة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لتنمية أسواق المال الخضراء في أفريقيا، سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الإقليمية، وتعزيز الاستثمارات المرنة للمناخ وجذب رأس المال إلى الاقتصاد الأخضر. وقد قامت البورصة المصرية بتوقيع "تعهدات مراكش لتنمية أسواق رأس المال الأخضر في أفريقيا" وذلك أثناء مشاركتها بالدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في نوفمبر ٢٠١٦.

المجموعة الاستشارية للتمويل الأخضر

انضمت البورصة المصرية، بالاشتراك مع بورصات أخرى، إلى المجموعة الاستشارية للتمويل الأخضر التابعة لمبادرة البورصات المستدامة (SSE). وتضم المجموعة الاستشارية خبراء التمويل الأخضر، ومستثمرين، ومصدرين، وواضعي سياسات وبعض الأطراف الفاعلة. ويتناول مسار عمل المجموعة تقييم الدور الذي تلعبه البورصات حاليا في تيسير ودعم تمويل الانتقال إلى اقتصاد عالمي أقل تلوثا وأكثر استدامة، وقد انتهت أعمال المجموعة في عام ٢٠١٧، وذلك بإصدار الخطة الاسترشادية الطوعية حول "كيف تسهم البورصات في نمو الاستثمار الأخضر المسئول"، وتم عرضه في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ في مدينة بون الألمانية.

مجموعة عمل الاستدامة باتحاد البورصات الأفريقية (ASEA)

استكمالا لجهود البورصة المصرية لتعزيز الاستدامة في أسواق المال الأفريقية، ترأست البورصة المصرية الاجتماع التأسيسي لمجموعة عمل الاستدامة التابعة للاتحاد البورصات الأفريقية في مايو ٢٠١٨. وتهدف مجموعة العمل إلى توحيد جهود الاستدامة في القارة الأفريقية، وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي للبورصات وبين مبادرات ومجموعات عمل الاستدامة الدولية بما يسهم في نقل الخبرات وأفضل ممارسات استدامة أسواق المال. قامت مجموعة العمل بأعداد خارطة طريق لتعزيز استدامة أسواق المال الأفريقية وتم تدشينها خلال الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات الأفريقية. وتعمل المجموعة على اصدار تقارير وعقد اجتماعات دورية لمناقشة وعرض المواضيع المتعلقة بأداء الأسواق الافريقية وكيفية تطويرها.

مجموعة عمل الاستدامة باتحاد البورصات اليورو-أسيوي (FEAS)

مع النصف الأول من عام ٢٠١٩، ترأست البورصة المصرية مجموعة عمل الاستدامة باتحاد البورصات اليورو-أسيوي (Force-Task Sustainability FEAS) وتهدف مجموعة العمل إلى تحديد الوضع الراهن للاستدامة بين البورصات أعضاء الاتحاد، ورفع الوعي بأهمية استدامة سوق الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسهيل عملية تمويل برامج ومبادرات الاستدامة .وفى هذا السياق قامت مجموعة عمل الاستدامة برئاسة البورصة المصرية بإعداد خارطة طريق الاستدامة باتحاد البورصات اليورو-أسيوي والتي تضمنت عدد من التوصيات كان من بينها أهمية رفع الوعي بين أطراف السوق بالاستدامة، واهمية تحسين جودة بيانات الاستدامة من خلال تعزيز دور البورصة في إعداد دليل استرشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أعمال الاستدامة، وتشجيع أعضاء الاتحاد على إصدار تقارير الاستدامة السنوية .كما ضمت خارطة طريق الاستدامة تشجيع البورصات الأعضاء على إصدار المنتجات المرتبطة

بالاستدامة، كمؤشرات الاستدامة أو السندات الخضراء بما يسهم في تنويع المنتجات المالية بالبورصات أعضاء الاتحاد اليورو-أسيوي.

٤. الأطراف الفاعلة وتقدير الموضوعات الجوهرية:

٤,١. تحديد الأطراف الفاعلة

تتعدد الأطراف الفاعلة التي تتعامل معها البورصة المصرية لتشمل عددا كبيرا من الجهات والمجموعات المختلفة، ويعد تحديد منهجية وآلية التواصل مع الأطراف الفاعلة أحد أهم الخطوات الأساسية في تحديد استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبورصة.

تعتمد منهجية التواصل مع الأطراف الفاعلة على مبادئ المساواة، والشفافية (أو الاعتمادية)، والمسئولية، ويتم التواصل مع الأطراف الفاعلة وفقا لتلك المبادئ، وذلك لتحقيق النفع والعائد الإيجابي من هذا التواصل.

تعطي البورصة المصرية الأولوية للتواصل الفعال والمستمر مع جميع الأطراف الفاعلة وذلك من خلال قنوات حوار متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر:

الموقع الإليكتروني، والنشرات، والتقارير (اليومية، الأسبوعية والسنوية) وكذلك الاجتماعات وورش العمل. وفضلًا عن وسائل التواصل المختلفة تشارك البورصة المصرية في العديد من المبادرات الداعمة للاستدامة مع جميع أطراف السوق.

- **الأطراف الفاعلة بالبورصة المصرية :**
- الموظفون.
- الأعضاء.
- الشركات المقيدة.
- المستثمرون.
- الجهات التنظيمية.
- مقدمو الخدمات.
- الجهات غير الحكومية.
- الطلاب والجامعات.
- مبادرات الاستدامة الدولية.

٤,٢. التواصل مع الأطراف الفاعلة:

الأطراف الفاعلة	آليات التواصل
الشركات المقيدة	• ورش عمل واجتماعات ربع سنوية • تقديم الاستشارات • الرد على الاستفسارات • إصدار المطبوعات
الأعضاء	• تقديم دورات تدريبية، ورش العمل، بالإضافة إلى عقد اجتماعات نصف سنوية. • دورات تدريبية للتعريف بنظام التداول الإلكتروني Stream-X. • دورات تدريبية لإدارة المخاطر في الشركات الأعضاء. • تقديم الدعم الفني للمنفذين خلال جلسة التداول
الجهات التنظيمية والحكومية	• التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الاستثمار والبنك المركزي والوزارات المعنية بسوق المال المصري.
الجهات التابعة	• اجتماعات دورية مع شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي وشركة مصر لنشر المعلومات
العاملون	• التواصل الدوري والمستمر بين المستويات الإدارية المختلفة من خلال الاجتماعات الدورية. • برامج تدريب العاملين بالبورصة لرفع المهارات الفنية والمهارات المهنية.
المستثمرون /المحللون	التواصل المستمر مع المستثمرين والمحللين والصحفيين من خلال قنوات التواصل المختلفة، ردا على الاستفسارات أو إصدار الوثائق التعليمية، أو تنظيم المؤتمرات وورش العمل التعريفية، المشاركة في الفعاليات المختلفة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، والتوعية باليوم

	العالمي لمرض التوحد. بالإضافة إلى الإفصاح المباشر على الموقع الإلكتروني وشاشات التداول. يوفر الموقع الإلكتروني للبورصة بيانات محدثة للمستثمرين بالإضافة إلى توافر ركن تعليمي لتوعية المستثمرين بأساسيات الاستثمار، ويحتوي الركن التعليمي على: - برنامج محاكاة البورصة المصرية Stock Riders. - برنامج البورصة خطوة في خطوة. - كتيبات التعليمية والأوراق البحثية. كما يتم إصدار ونشر تقارير البورصة بصفة يومية، وأسبوعية وشهرية، ويقوم مركز المعلومات بالبورصة المصرية بإعداد قاعدة بيانات لجميع الشكاوى والمقترحات المقدمة من المستثمرين والأطراف الفاعلة.
البورصات والمؤسسات الدولية	تعد البورصة عضوا فعالا في مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، ومجموعة عمل الاستدامة بالاتحاد العالمي للبورصات، واتحاد البورصات الأفريقية واتحاد البورصات اليورو آسيوية. تم انتخاب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية للمرة الثانية رئيسا التحاد البورصات اليورو آسيوية. بالإضافة إلى إعادة انتخاب البورصة المصرية لعضوية اللجنة التنفيذية التحاد البورصات الأفريقية. كما تم اختيار البورصة المصرية للمرة الثانية في خمس سنوات لاستضافة الاجتماع السنوي التحاد البورصات الأفريقية قامت البورصة المصرية بالتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم مع بورصات أخرى مثل بورصة البحرين.
الموردون ومقدمو الخدمات	• التقييم والتواصل المستمر لمقدمي الخدمات والموردين. • اتباع أفضل ممارسات الشفافية في أعمال توريد وتقديم الخدمات من خلال إدارة المشتريات.

المجتمع والجهات غير الحكومية	• التواصل الفعال مع مؤسسات المجتمع المدني. • المساهمة في الدعم المالي لمبادرات المجتمع المدني (مبادرات الصحة والتعليم). • إتاحة المعلومات والمواد التعليمية على الموقع الإلكتروني.
الطلاب والجامعات	• إعداد وتنظيم دورات تدريبية تعريفية للطلاب حول الاستثمار في البورصة المصرية. • إتاحة جولات ميدانية بمقر البورصة بوسط البلد. • تقديم التدريب الصيفي لطلاب الجامعات. • كما تتعاون مع الجامعات في تقديم مختلف البرامج التعليمية.

٤,٣. تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة

بعد إجراء عملية تحديد الأولويات فيما يتوافق مع استراتيجية البورصة واحتياجات السوق، تم اختيار ٦ أهداف من أهداف التنمية المستدامة لتكون الأهداف ذات الأولوية وهي الأهداف التي تركز عليها مبادرة البورصات المستدامة (SSE Sustainable stock exchanges initiative) والمتمثلة في:

- **الهدف رقم ٥: المساواة بين الجنسين**
- **الهدف رقم ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد**
- **الهدف رقم ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة (تنظيم سوق المال)**
- **الهدف رقم ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان**
- **الهدف رقم ١٣: العمل المناخي**
- **الهدف رقم ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (أسواق مال مستدامة وذو شفافية)**

٤,٤. تقدير الموضوعات الجوهرية

إن تحديد وتقدير الأحداث الجوهرية للاستدامة يأخذ في اعتباره التواصل الدائم مع الأطراف الفاعلة، بما يسهم في تعزيز استراتيجية الاستدامة وخدمة الأطراف المختلفة في السوق، ويحقق أهداف العمل المستدام من خلال التداخل والتواصل الفعال بين أطراف السوق المتعددة .ولذلك تسعى البورصة إلى تحقيق التالي:

- البورصة مؤسسة مسئولة.
- إدارة ومتابعة تأثير القرارات على السوق .
- الحرص على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية.

ترتكز البورصة المصرية على الالتزام بمسئوليتها تجاه المجتمع من خلال نشر الوعي بأهمية الاستدامة بين موظفيها والأطراف الفاعلة التي تتعامل معها، كما تولي اهتمامها لتطوير ودعم الاقتصاد الأخضر ففي أسواق المال المحلية والإقليمية والدولية.

كما تولي اهتماما بالغا بالمساواة بين الجنسين، حيث تعمل على تعزيز وتوفير بيئة عمل عادلة بين الذكور والإناث، **وفيما يلي أهم النقاط الجوهرية التي تعتمد عليها البورصة في صياغة استراتيجية الاستدامة خلال الفترة القادمة:**

- خطة استمرارية العمل في ظل جائحة كوفيد-١٩ وإدارة التعافي
- نشر الثقافة المالية
- تعزيز مفاهيم المسئولية المجتمعية
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- المساواة بين الجنسين
- تعزيز مفاهيم قانون العمل واحترام حقوق الإنسان للعاملين بالبورصة.
- نشر الوعي المجتمعي.
- تحسين معدلات الإفصاح ومضمونها.
- إحكام الرقابة والمتابعة "تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد"
- تعزيز دعم السوق والمجتمع ككل.
- زيادة دعم التدريب والتعليم.

٤,٥. تقدير الموضوعات الجوهرية والتقييم Materiality Assessment

تسعى البورصة المصرية من خلال التواصل الفعال مع أصحاب المصالح الى بناء مصفوفة الموضوعات الجوهرية وتقييم اثارها، وفي هذا السياق، شهدت قائمة الموضوعات الأكثر أهمية من حيث الاثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتأثيرها على تقييمات وقرارات أصحاب المصلحة كل مما يلي (مرتبا من الأكثر أهمية):

١. خطة استمرارية العمل في ظل جائحة كوفيد-١٩ وإدارة التعافي
٢. نشر الثقافة المالية
٣. الحفاظ على البيئة
٤. المسئولية المجتمعية
٥. تحسين بيئة العمل

وفي هذا السياق فإن الجزء الخامس يعرض بالتفصيل أداء البورصة في هذه الموضوعات الجوهرية واثارها على أصحاب المصلحة، علاوةً على ذلك فإنه يستعرض أداء المؤسسة على مستوى بيئة العمل وعلى مستوى السوق من حيث المشاركة الفعالة في المحافل الدولية للاستدامة.

٥. أداء الاستدامة

٥,١. خطة استمرارية العمل في ظل جائحة كوفيد-١٩ وإدارة التعافي:

استمر العمل والجهد خلال عام ٢٠٢١ الذي مثل عام إدارة التعافي والتحضير للمستقبل بالنسبة لإدارة البورصة المصرية، فبالرغم من استمرار الظروف الصعبة التي بدأت في عام ٢٠٢٠ نتيجة انتشار جائحة كورونا، إلا أنه ومع بداية عام ٢٠٢١ كان ضرورة التعافي والبناء والتحضير للمستقبل أهم أهداف البورصة.

استمرت البورصة في العمل وفقًا للقرارات والاجراءات الممنهجة التي اتخذتها البورصة المصرية كمؤسسة رائدة وتستند الى معاير صحية وتكنولوجية عالمية في هذا الشأن واهتمت البورصة باستمرارية الاعمال أخذاً في الاعتبار تطبيق المعاير العالمية والمحلية التي نصحت بها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، وتطبيق الإجراءات والتدابير الاحترازية للحفاظ على سلامة الموظفين. بالإضافة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات تضمن استمرارية العمل مع الحد من التجمعات لتجنب انتشار الفيروس ودعما لجهود الدولة في هذا الشأن كالتالي:

١. تطوير البورصة لنظام التصويت الإلكتروني E-Magles من خلال شركة مصر لنشر المعلومات لتمكين الشركات المقيدة من عقد اجتماعات مجالس إدارتها وجمعياتها العامة إلكترونيا لضمان استمرارية العمل والنشاط والحد من التجمعات حفاظا على سلامة المساهمين.

٢. تطوير أنظمة ربط بين قطاعات العضوية وتسجيل العملاء بالبورصة مع أطراف السوق لتعزيز العمل عن بعد

٣. تطوير كافة الأنظمة المساعدة للتداول للسماح بتقديم خدمات عن بعد مثل نظام إدارة المستثمرين وتكويد العملاء ونظام العضوية الالكتروني ونظام الحسابات المجمعة (OMNIBUS).

٤. تطوير أنظمه الكترونية لجعل العمل أكثر مرونة من خلال نظام ال "VPN" والذي يمكن الموظفين من العمل عن بعد وعدم التقيد بالحضور لمقار البورصة وذلك تفعيلا لتوجيهات الحكومة بتقليل التجمعات لتجنب انتشار العدوى.

٥. فتح مجال تلقي شركات السمسرة لأوامر البيع والشراء من خلال البريد الالكتروني او الرسائل النصية بواسطة تطبيقات الهاتف المحمول مع الحفاظ على سرية بيانات العملاء.

٦. التعقيم الدوري لجميع نواحي المقر ووضع معقم الأيدي بالقرب من جميع المكاتب.

- وبتحقيق ما سبق استطاعت البورصة المصرية أن تحافظ على استمرارية العمل على المستوى الداخلي والخارجي من خلال خطة استمرارية العمل الفعالة.
- علاوة على ذلك اتخذت إدارة البورصة المصرية عددا من القرارات لتنشيط السيولة في السوق وجذب عدد من المستثمرين إلى السوق والحرص على استمرارية العمل والتداولات وعدم تعليقها، وذلك في ظل استراتيجية التعامل مع الظروف والتحديات، ومن هذه القرارات:

- يأتي في مقدمة التحديات التي كان من الضروري التعامل معها بشكل حاسم ومن خلال فتح كافة قنوات الاتصال مع جميع الأطراف ذات الصلة، هي إشكالية الضرائب على الأرباح الرأسمالية لما تمثله من أهمية بالنسبة لحاضر ومستقبل سوق الأوراق المالية. فلقد قامت البورصة بعقد اجتماعات مكثفة مع كافة الأطراف لتقريب وجهات النظر بين الحكومة ممثلة في وزارة المالية وأطراف السوق من مستثمرين وشركات عاملة، حتى تمكنا من بلورة مقترح محدد ليتم عرضه على معالي رئيس الوزراء، ونتج عن ذلك التحرك تبني الحكومة عدد من الحوافز تم الإعلان عنها بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١.
- وعملت إدارة البورصة على خلال عام ٢٠٢١ على استكمال جهودها لتحسين بيئة التداول وتطوير آليات التداول القائمة وذلك بغرض تحسين وضع البورصة التنافسي بين الأسواق الناشئة من خلال تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بنظم التداول لجذب المستثمرين المصريين وغير المصريين، ومن أهم ما تم تطبيقه والعمل به خلال عام ٢٠٢١ هو استحداث آلية جلسة مزاد سعر الإقفال وتغيير طريقة حساب سعر الإقفال اللحظي للأوراق المالية ليكون سعر الإقفال المحسوب أكثر تعبيرا عن حركة الأسعار وتقليل الفارق بين أخر سعر منفذ على الورقة المالية وسعر الإقفال المحسوب. ولقد نتج عن هذه الاصلاحات الخاصة بالتداول وبالإضافة إلى النهج المتواصل للتطوير خلال السنوات الأربع السابقة، قفزة هائلة في إجمالي قيم التداول حيث تخطى اجمالي قيم التداول حاجز التريليون جنيه لأول مرة.
- سمحت البورصة لصناع سوق وثائق صناديق المؤشرات المتداولة بوضع أوامر دون حد أدنى للكميات لمساعدة صغار المستثمرين على الادخار التراكمي طويل الأجل من خلال سوق الأوراق المالية.

- تم إلغاء الإيقاف المؤقت للتداولات على المؤشر العام في حالة الصعود واقتصاره على الهبوط، وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

٥,١,١ الصحة والسلامة في ظل الإجراءات الاحترازية:

- تقدم البورصة المصرية بصفة دورية دورات تدريبية لإدارة الأمن فيما يتعلق بتدابير الصحة والسلامة، بما في ذلك آليات التعامل في حالات الطوارئ. كذلك تم إمداد مقر القرية الذكية بأجهزة تنقية الهواء، ونظام العادم صديق البيئة، الذي يعمل تلقائيا عند مستويات عادم مرتفعة في مواقف السيارات، أو حال حدوث حريق.
- ويتم تعديل نظام مكافحة الحريق لاستدعاء الدفاع المدني تلقائيا في حالة نشوب حريق، كما يتم اختبار نظام إنذار الحريق على مستوي مقرات البورصة المصرية كل ستة أشهر.
- وفي أعقاب التدابير الاستراتيجية، لم يتم تسجيل أية حوادث في مكان العمل، كما يتم تقديم دورات تدريبية للموظفين حول كيفية استخدام وتقديم الإسعافات الأولية والمساعدة الطبية العاجلة فضلا عن العمل على رفع الوعي بأهمية ممارسات الصحة والسلامة بين العاملين.

٥,٢ نشر الثقافة المالية

أما على مستوى الثقافة المالية وزيادة الوعي الاستثماري، تولي إدارة البورصة المصرية اهتماما كبيرا بنشر الثقافة المالية بين كافة فئات المجتمع وذلك بهدف زيادة الوعي بأهمية سوق الأوراق المالية كوسيلة للاستثمار والادخار التراكمي لجذب مزيد من المستثمرين وذلك لدعم جانب الطلب في السوق.

لقد استمرت وتيرة العمل على هذا المحور منذ أغسطس عام ٢٠١٧ وفق استراتيجية محددة الأهداف، يأتي في مقدمتها اتباع كافة وسائل التواصل مع أطراف السوق، سواء من خلال حملات إعلانية، وسائل التواصل الاجتماعي، التفاعل المباشر من خلال عقد دورات تدريبية لطلبة الجامعات المصرية، كما تم إطلاق أول مؤتمرات البورصة للتنمية من محافظة بورسعيد الذي نسعى من خلاله زيارة جميع المحافظات المصرية للتعريف بالبورصة ودورها التنموي.

وكذلك تقديم مقترحات محددة للتعامل مع كافة العقبات والتحديات والتي من بينها:

- غياب التواصل مع جمهور المتعاملين.
- وجود صورة ذهنية مغلوطة لدى المجتمع بأن الاستثمار في البورصة حكرا على فئة معينة ذات قدرة مالية مرتفعة.

- تصحيح الصورة الذهنية السلبية للتناول الدرامي والسينمائي للاستثمار في البورصة.
- عدم المعرفة الكافية لدى المجتمع بالخدمات والمنتجات المتاحة بالبورصة، وكذا أساسيات الاستثمار.
- الانخفاض الملحوظ في عدد المستثمرين مقارنة بعدد السكان.

أهم الخطوات التي اتخذتها البورصة المصرية في هذا الصدد:

إطلاق المرحلة الثانية من الحملة الاعلانية:

- أطلقت البورصة المصرية المرحلة الثانية من الحملة الاعلانية في عام ٢٠٢١ خلال شهر رمضان المبارك، وقد شهدت الحملة نسب مشاهدة عالية من خلال التلفزيون والمواقع ومنصات التواصل الاجتماعي، من خلال ٤ مليون تفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي، واستقبال ٨٠٠٠ مكالمة من مختلف المحافظات للاستفسار عن كيفية الاستثمار في البورصة.
- ويأتي ذلك تنفيذا لقرار مجلس إدارة البورصة رقم ١٣٤ بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٩ بإطلاق حملة إعلانية استثنائية غير مسبوقة بعنوان (معاك سهم تبقى شريك)، وذلك بعد العرض والموافقة من قبل مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣، والتي على إثرها تم التعاقد مع الوكالة الإعلانية، حيث تم بث المرحلة الأولى من الحملة في يناير عام ٢٠٢٠ ثم توقفت بسبب جائحة كورونا ليتم إعادة البث مرة أخرى في شهر رمضان من عام ٢٠٢١.
- تضمنت الحملة الإعلانية سلسلة فيديوهات تعريفية وتعليمية بلغة درامية بسيطة، تم بثها بشكل موسع على كافة القنوات التليفزيونية الأوسع انتشارا وكذا المواقع الالكترونية الصحفية والراديو ومنصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

لمشاهدة مزيد من الفيديوهات التعليمية والحملة الإعلانية، يرجى مسح الكود.

عقد أول مؤتمرات البورصة للتنمية:

- عقدت البورصة المصرية أول مؤتمرات البورصة للتنمية، والبداية بمحافظة بورسعيد في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢١، وذلك تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي وذلك بهدف مساعدة الشركات على النمو ودعم جهود الدولة المصرية لتحقيق مستهدفات خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في توطين التنمية عبر دعم العديد من الشركات العاملة بمحافظات مصر بمختلف القطاعات، وذلك عبر مساعدة هذه الشركات في الوصول الى التمويل من خلال أسواق المال.

بروتوكول تعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج:

- وقعت البورصة المصرية في ١٨ مايو ٢٠٢١ بروتوكول تعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، تم من خلاله المشاركة في تنظيم فعاليات للمصريين في الخارج، بمشاركة السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، والدكتور محمد فريد صالح رئيس البورصة المصرية، شهدت مشاركة ٧٠٠ شاب من المصريين المقيمين بالخارج و٢٥,٨١٠ تفاعل مع الشركات المشاركة.

بروتوكول تعاون مع جمعية رجال الأعمال:

- وقعت البورصة المصرية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١ بروتوكول تعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين لتعزيز التعاون بين الطرفين وزيادة نمو الشركات الأعضاء بالجمعية من خلال القيد والطرح بسوق الأوراق المالية، ودعما لخطط البورصة المصرية الرامية لتوسيع قاعدة الشركات المقيدة.

يتضمن بروتوكول التعاون العمل على:

- نشر الوعي بين مجتمع الأعمال المصري بوجه عام وخاصة السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين بالدور المحوري للبورصة وقدرتها على تنمية الأعمال ورفع كفاءة الشركات الإنتاجية والتنافسية خاصة الشركات ذات الحجم الصغير والمتوسطة، فضلا عن العمل على تنظيم جولات ميدانية للمحافظات لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة بتلك المحافظات على الانضمام للبورصة.

التعاون مع المؤسسات المصرية

- اجتمع رئيس البورصة مع رئيس هيئة البريد في ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ لبحث سبل زيادة الاستثمار في سوق الأوراق المالية ورفع معدلات وعي المدخرين بأساسيات الاستثمار في البورصة وتطوير قدرات الشركات التابعة من خلال سوق المال.
- قام رئيس البورصة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢١ بإلقاء محاضرة ضمن برنامج اعداد الدبلوماسيين الجدد للترويج إلى الاستثمار في البورصة خارجية وتعريفهم بمستجدات الاقتصاد والترويج لجذب استثمارات اجنبية.

نشر الثقافة المالية على مستوى الجامعات والمؤسسات التعليمية

شهد عام ٢٠٢١ توقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع عدد من الجامعات المصرية، نتج عنه تدريب عدد ٣٠٠٠ طالب وطالبة من ١١ جامعة على اساسيات الاستثمار في البورصة المصرية.

- البورصة توقع مذكرة تعاون مع جامعة المستقبل التعريف الطلاب بأنشطة سوق المال.
- بروتوكول تعاون بين البورصة المصرية مع جامعة أكتوبر للعلوم التعريف الطلاب بدور البورصات في الاقتصاد.
- برتوكول تعاون مع الجامعة المصرية اليابانية لتدريب الطلاب على الاستثمار.

المشاركة في معرض الكتاب للمرة الثانية على التوالي

- شاركت البورصة المصرية في معرض القاهرة الدولي للكتاب للمرة الثانية على التوالي، ولقد استقبل ممثلي البورصة ١٠٠ زائر وتم توضيح آليات الاستثمار والادخار.

"البورصة للجميع" احتفالية أول مستثمر من ذوي الهمم

- وزيرة التضامن ورئيس البورصة يعلنون انطلاق تداول متحدي الإعاقة وتشجيع شمولهم المالي في إطار الاحتفال بأول مستثمر كفيف في سوق المال.

- تم تسجيل عدد من الفيديوهات التعليمية بلغة الإشارة وطباعة عدد من الكتب التعليمية الخاصة بكيفية الاستثمار في البورصة لدعم خطة الدولة في تحقيق الشمول المالي.

لمشاهدة فيديو عن استعراض كيفية إدارة المحفظة لذوي الهمم، يرجى مسح الكود

يوضح الانفوجراف التالي تحليل أعمار المسجلين الجدد خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ و٢٠١٩:

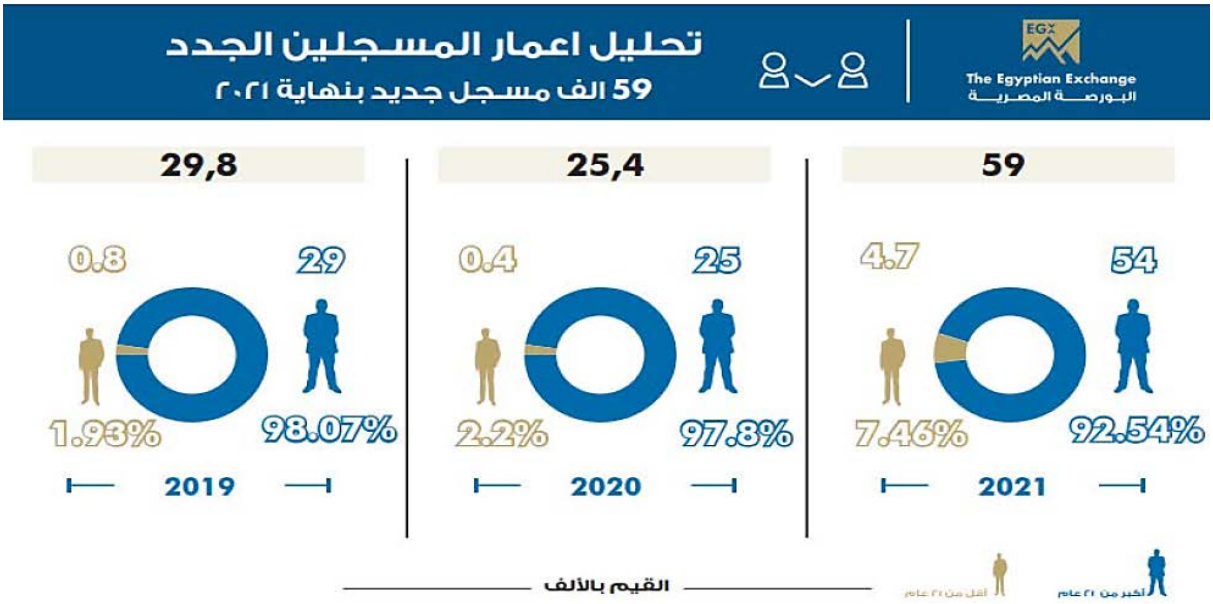

- أطلقت البورصة المصرية النسخة الجديدة من برنامج المحاكاة "Stockriders". وتم إطلاق جولة خاصة للمشاركين في معرض الكتاب الدولي ورواد مواقع التواصل الاجتماعي. وقد مهد الانضمام إلى المعرض الطريق لإنشاء قناة اتصال مباشر

بين البورصة والمستثمرين المحتملين لتسليط الضوء على آليات وأدوات الاستثمار بالبورصة ولتعايش تجربة تداول حقيقية. وقد نجحت الجولة في جذب حوالي ٥٤٠ مشاركًا. كما تم تدريب الطلاب في ٧ جامعات على برنامج محاكاة البورصة المصرية والذين قاموا بالفعل بالمشاركة بالبرنامج وقامت البورصة بإعلان الذين قاموا بتكوين أفضل محافظ من حيث قيمة المحفظة وعدد العمليات.

٥,٣ الحفاظ على البيئة

تدرك البورصة المصرية أن آثارها البيئية قد تكون محدودة في طبيعتها. ومع ذلك، فإنها تتحمل مسؤولية إدارة تأثيرها على البيئة والحد من الانبعاثات الكربونية وخفض مخاطر تغيير المناخ الناتجة عن الأنشطة اليومية وعمليات التشغيل.

كما تسعى باستمرار إلى تطوير مجموعة من الخطط الخاصة بالتحوط حيال القضايا البيئية من خلال الجهود المبذولة لدعم جميع الجوانب البيئية، والتركيز على الحد من التأثير السلبي على البيئة وذلك ضمن أهداف المؤسسة الاستراتيجية والتي تمثل جزء مع قيم البورصة إذ تنطوي تلك الخطط في المقام الأول على إشراك العاملين بالمؤسسة، وتعزيز السلوكيات المستدامة ورفع مستوى البنية التحتية وزيادة كفاءة وفاعلية الأعمال وخفض التكاليف.

٥,٣,١. استهلاك الطاقة

قامت البورصة المصرية بالعديد من الاستثمارات من أجل الحد من استهلاك الطاقة اللازمة لتشغيل الأنظمة المختلفة؛ اذ بدأت في نقل موظفيها الى مبنى جديد بالقرية الذكية منذ عام 2012. وقد تم تصميم وتشييد المبنى طبقا للمعايير الداعمة للبيئة، مع الأخذ في الاعتبار تقليل استهلاك الطاقة والموارد. ويبلغ عدد الموظفين العاملين بالقرية الذكية حوالي ٧٣% من إجمالي عدد الموظفين بالبورصة في مختلف مقارها.

ففي عام ٢٠٢١، شهدت البورصة المصرية انخفاضاً نسبيا في استهلاك الكهرباء، وذلك يرجع إلى الفترة التي تم بها تطوير أنظمة العمل عن بعد لتجنب الاختلاط المباشر في ظل جائحة كورونا من أجل الحفاظ على سلامة الموظفين، والذي جعل معدلات استهلاك الكهرباء بمقرات البورصة اقل من العام الماضي، ومن الجدير بالذكر أن اجمالي استهلاك الكهرباء شهد انخفاضا كبيرا خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٦. وقد تحقق ذلك بفضل الجهود المبذولة لخفض استهلاك الطاقة.

١. استهلاك الكهرباء

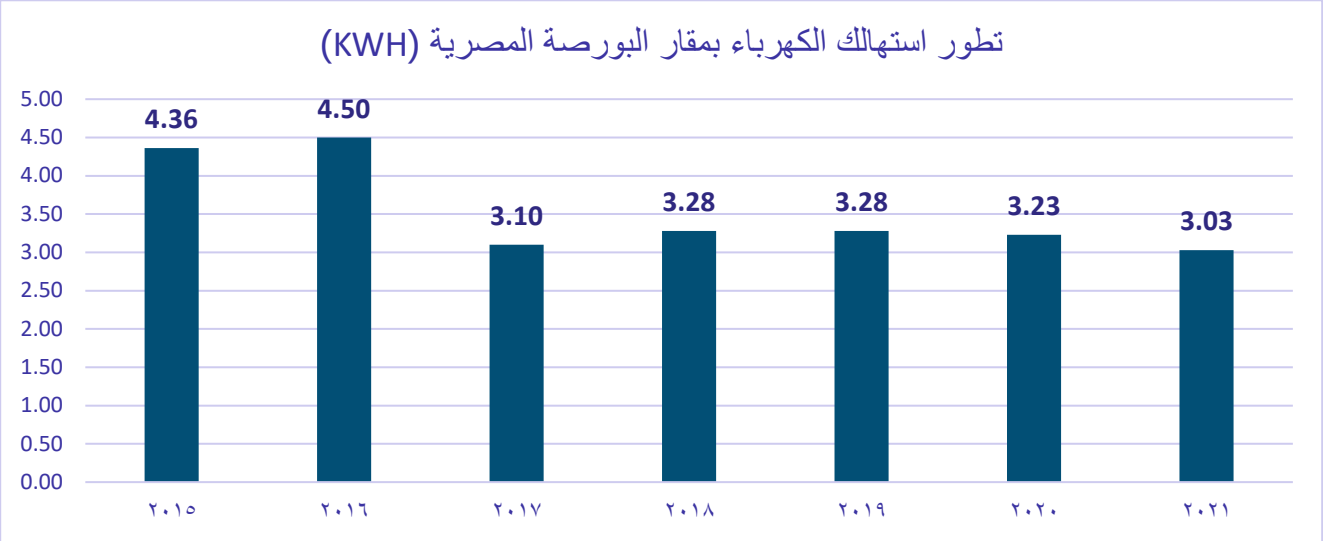

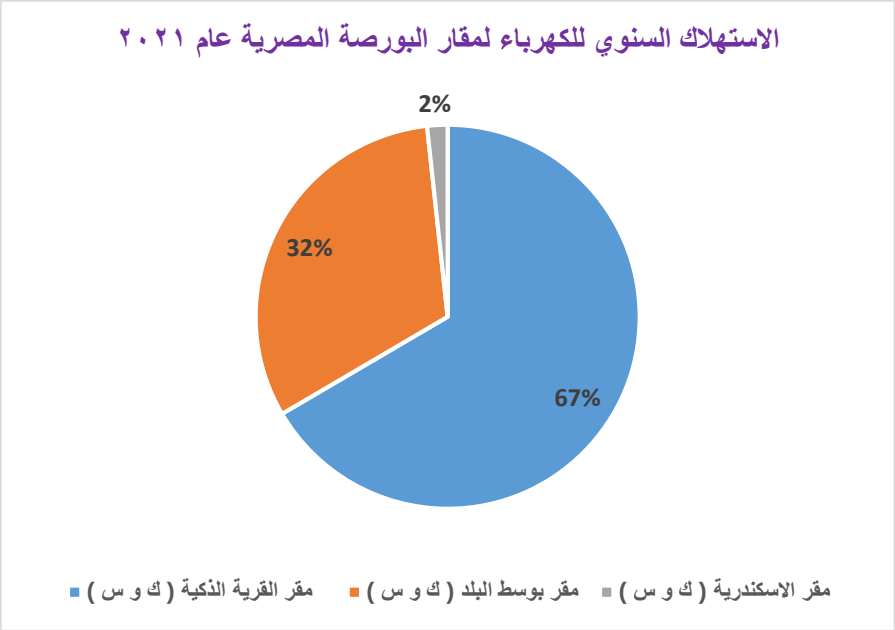

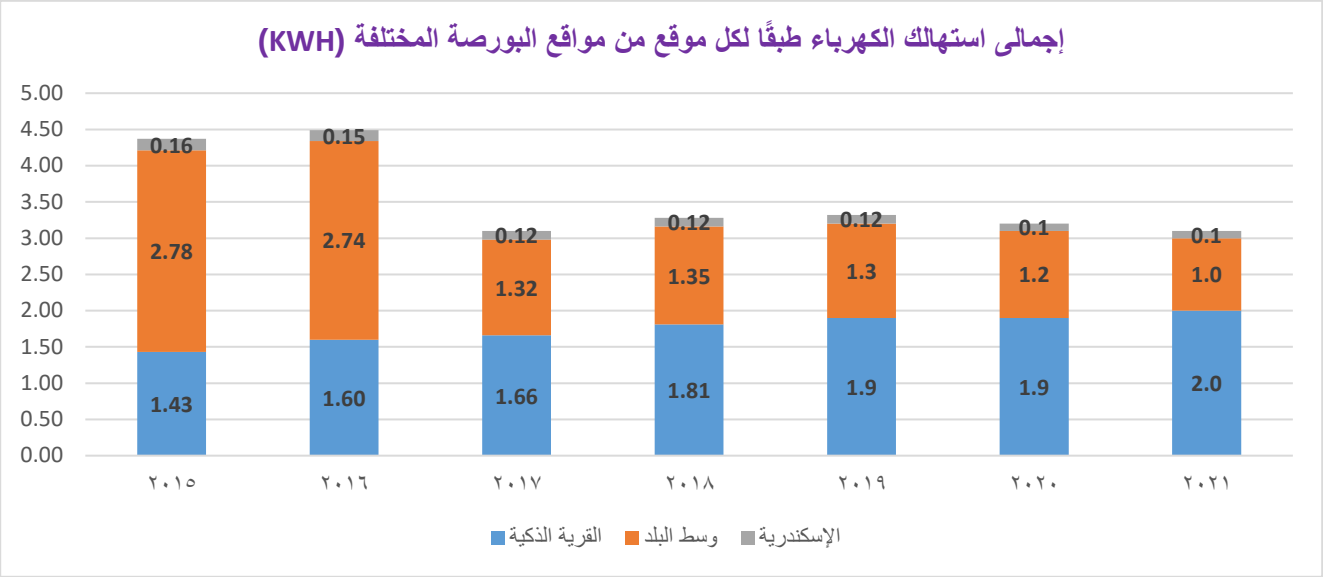

من الجدير بالذكر أنه قد قامت البورصة بتقليص استهلاكها للطاقة من خلال دعم مقر القرية الذكية بأجهزة وأنظمة صديقة للبيئة منذ عام 2012. وقد تم التحكّم في الاستهلاك باستخدام جهاز مغير السرعات (Variable VSD -Drive Speed) والنظام الإلكتروني لإدارة المبنى (Management Building BMS – System) ومعامل القدرة (Power Factor).

يقوم النظام الإلكتروني لإدارة المبنى بترشيد وخفض استهلاك الطاقة، كما يقوم برصد المبنى على مدار الساعة، وهناك قراءات يومية لمتابعة جميع الأنظمة والأجهزة، كما يوجد بمقر القرية الذكية عدد ٢٢ جهاز "مغير السرعات" والذي ساهم في خفض استهلاك الكهرباء بنسبة ٥٠٪ من إجمالي حمولة المحركات. هذا بالإضافة الى عدد ٢ جهاز معامل القدرة والذي ساهم في خفض استهلاك الكهرباء بنسبة ٥,١%.

ونتيجة لتطبيق عدد من الإجراءات لترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية خفضت البورصة المصرية اجمالي حمولة الإضاءة بنسبة ٣٠%.

جارى العمل على إدخال تقنية الإضاءة الموفرة LED الى نظام الإنارة للمقر، بما يتوقع معه تخفيض ٥٠% من إجمالي حمولة الإنارة، كما تدرس البورصة إمكانية استخدام الطاقة الشمسية في مقر القرية الذكية.

٢. استراتيجية تكنولوجيا المعلومات لترشيد استخدام الطاقة

أصدر قطاع تكنولوجيا المعلومات عددا من المبادئ التوجيهية الأساسية لخفض استهلاك الطاقة في مقر القرية الذكية (بما في ذلك أجهزة تكنولوجيا المعلومات وخوادم البيانات)، تتضمن المبادئ

التوجيهية ١٢ مبدأ أساسيا منهم سبعة مبادئ تخص مراكز البيانات وخمسة مبادئ تخص الحاسبات الشخصية للموظفين بالمؤسسة على النحو التالي:

وتم بالبدء في تطبيق عدد من تلك المبادئ بداية من عام ٢٠١٢ مما نتج عنه تحقيق انخفاض كبير في استهلاك الطاقة، حيث تمكنت من خفض الاستهلاك مقارنة بالسعة اليومية للطاقة بكافة اجهزة وخوادم تكنولوجيا المعلومات، وفيما يلي اهم تلك المبادئ:

أولا: المبادئ التي تم البدء في تفعيلها فيما يخص مراكز البيانات

١- استخدام الخوادم الافتراضية

تم بالفعل نقل معظم الخوادم التي تتوافق مع خاصية البيئة الافتراضية Virtual Environment إلى خوادم افتراضية Virtual Servers داخل مركز بيانات القرية الذكية والاستفادة من تلك الخاصية لتوفير الطاقة المستخدمة في حالة استخدام خوادم فعلية.

٢- إيقاف تشغيل الخوادم غير المستخدمة

تم إيقاف تشغيل الخوادم غير المستخدمة أو التي خرجت من الخدمة أثناء عمليات نقل مركز البيانات من وسط البلد إلى القرية الذكية.

٣- دمج الخوادم ذات الاستخدام الخفيف

تم دمج الكثير من الخوادم ذات الاستخدام الخفيف على سبيل المثال خوادم سجلات المراقبة اللحظية للشبكات والتليفونات الرقمية ومراقبة خطوط الربط.

٤- إدارة أفضل لتخزين البيانات

تم استخدام تخزين للبيانات على وحدات تخزين مركزية بدلا من استخدام وحدات تخزين لكل خادم على حدى.

ثانيا: المبادئ التي تم البدء في تفعيلها فيما يخص الحاسبات الشخصية للموظفين داخل المؤسسة

١- كفاءة إدارة خطة استهلاك الطاقة لكل جهاز كمبيوتر

- استخدام نظم تعمل على تخفيض استخدام الأوراق وبالتالي تخفيض استهلاك الأحبار والطابعات على سبيل المثال نظام الإجازات والحضور والانصراف الإلكتروني واستخدام نظام الإفصاح الإلكتروني.
- استخدام طابعات عبر الشبكات تخدم الإدارات بدال من الطابعات الشخصية.
- استخدام تليفونات ذات خاصية Ethernet over Power التي تستخدم أقل استهلاك للكهرباء الناتجة عن السويتشات المستخدمة في شبكة نقل المعلومات.
- جميع الشاشات الحديثة بالمؤسسة تتوقف عن التشغيل ً أوتوماتيكيا في حالة عدم الاستخدام لفترة تزيد عن ١٥ دقيقة.

٢- مراقبة الاستهلاك

استخدام نظم إدارة المباني Building Management System – BMS.

تهدف البورصة المصرية إلى العمل على استحداث وتطوير كافة الآليات المتعلقة بالمبادئ التالية:

المبادئ التي تخص مراكز البيانات:

- المبدأ الأول: الخوادم الافتراضية
- المبدأ الرابع: إدارة أفضل لتخزين البيانات
- المبدأ الخامس: شراء خوادم وملحقاتها أكثر كفاءة استخدام الطاقة
- المبدأ السابع: حاوية الخوادم

المبادئ التي تخص الحاسبات الشخصية للموظفين داخل المؤسسة:

- المبدأ الثاني: كفاءة إدارة خطة استهلاك الطاقة.

٣- نظام التبريد بالمياه

تستخدم البورصة نظام التبريد بالمياه في أجهزة التبريد المركزية بمقر القرية الذكية بدلا من غاز الفريون، وقد بدأت في استخدامه بشكل جزئي في مقر وسط البلد. وتقوم بالتحكم في استهلاكها من طاقة التبريد باستخدام جهاز مغير السرعات (Variable speed drive – VSD) والنظام الإلكتروني لإدارة المبنى (Building Management System – BMS) في مقر القرية الذكية والذي كان له الأثر الواضح في انخفاض استهلاك طاقة التبريد.

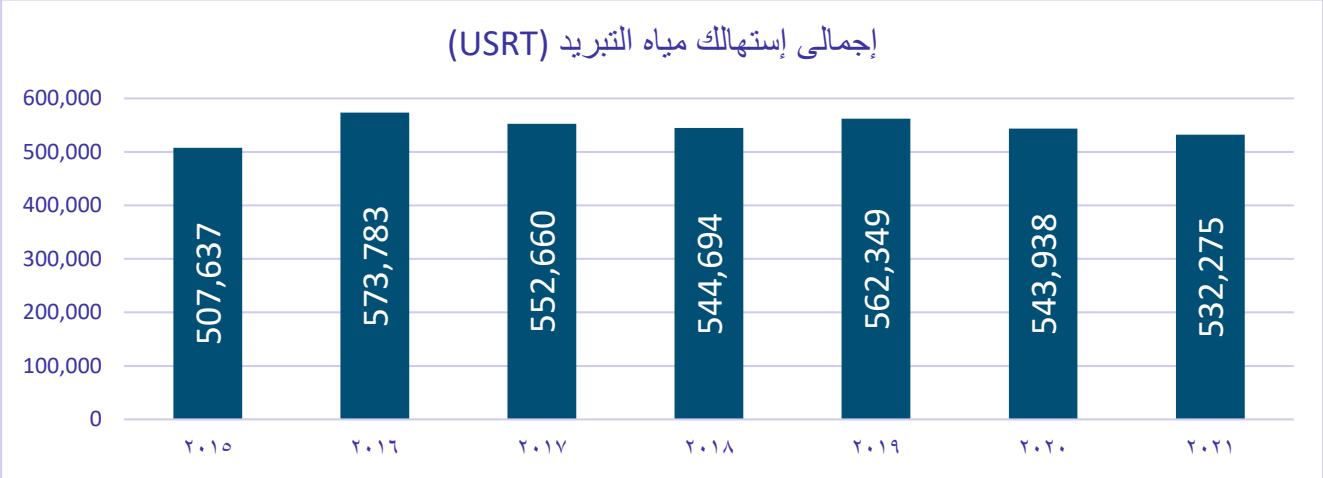

٢,٣,٥. استهلاك المياه

يأتي ترشيد استهلاك المياه للمقار المختلفة كأحد أهم أولويات الأداء البيئي، وفى إطار الحفاظ على البيئة المحيطة، تعمل البورصة على دعم مقر القرية الذكية لاستخدام أنظمة الري بالتنقيط للمساحات

الخضراء وذلك من خلال شركة متخصصة في إعادة تدوير المياه. وقد تم تطوير استراتيجية خاصة بإدارة المياه على مدار الفترة الماضية، وذلك لتقليل استخدام المياه وتوفير احتياطي كافي منها.

١. استهلاك المياه بالمتر المكعب

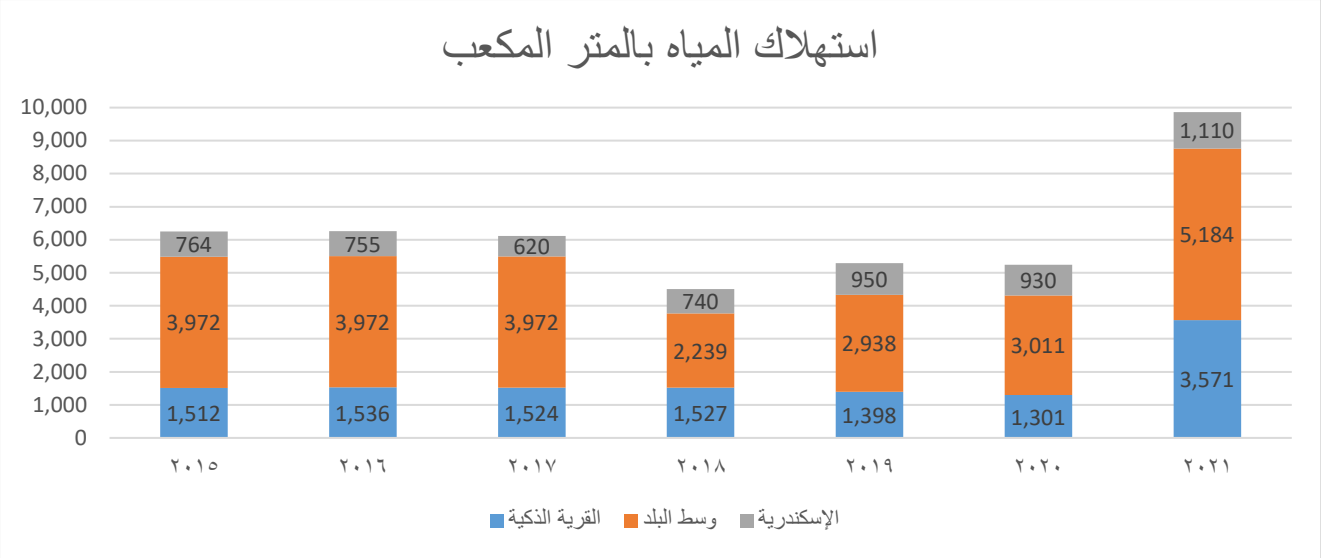

٢. نسبة استهلاك المياه في كل مقر إلى إجمالي الاستهلاك

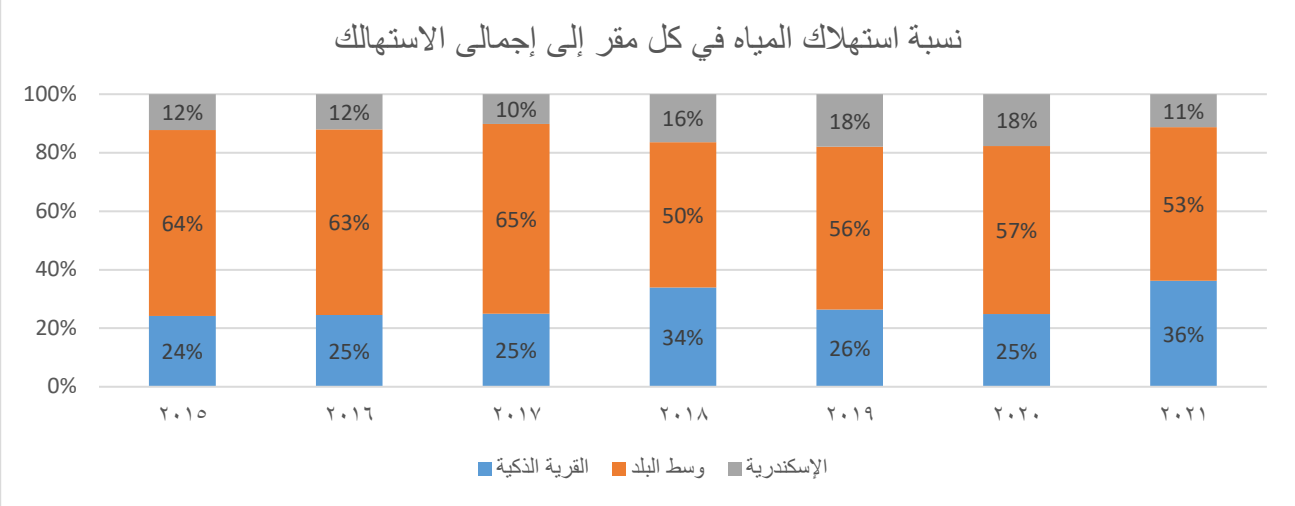

٥,٣,٣. النفايات السائلة والمخلفات

تعد النفايات من الورق أحد أهم المخلفات الناتجة عن الأعمال اليومية، وتعتزم البورصة في هذا السياق التحول إلى مؤسسة لا ورقية بشكل تدريجي، مما يقلل من المخلفات الورقية، من خلال تصميم واستخدام نظام إلكتروني للتوثيق والأرشفة.

٥,٣,٤. وسائل النقل والمواصلات

تعمل البورصة المصرية على تشجيع العاملين على الانتقال بواسطة أتوبيسات العمل وذلك للحد من الانبعاثات الكربونية. هذا بالإضافة الى خفض عدد السفريات، ورفع عدد المؤتمرات عبر الفيديو. كما تأمل في النظر مستقبلا في فرص للحد من تأثيرها من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من التقنيات منخفضة الكربون.

٥,٤ المسئولية المجتمعية

تولى البورصة أهمية خاصة للمجتمعات التي تعمل بها وذلك في إطار استراتيجيتها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتدرك الآثار المباشرة وغير المباشرة لأنشطتها وعملياتها على هذه المجتمعات، كما تعمل على تعزيز التعايش السلمي معها لضمان استمرارية المجتمعات واستدامة أعمال البورصة، كما تسعى الى لحفاظ على المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات ورفع مستوى الوعي بأهمية الاستدامة، وتعزيز التواصل الفعال مع الأطراف المختلفة للمجتمعات المحلية، ومبادرات الاستثمار المجتمعي استجابة الاحتياجات المجتمعات المحلية.

مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة:

تسعى مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة لإرساء نموذج ريادي فعال لدور منظمات المجتمع المدني كشريك رئيسي ومؤثر لمجهودات التنمية الشاملة داخل كافة ربوع مصر، وذلك من خلال إطلاق وتفعيل الخطط التنموية المبتكرة المبنية على أحدث الدراسات والهادفة إلى تحقيق استدامة التنمية لذا فإن رسالة مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة تستهدف تفعيل مفهوم المثلث الذهبي للتنمية من خلال العمل على تشجيع التعاون المثمر والتنسيق بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتقديم حلول وخدمات أكثر تكامل وفاعلية لمواجهة قضايا التنمية و توفير حياة كريمة للمواطن المصري.

نشاطات المؤسسة خلال عام ٢٠٢١:

١. إعادة تشكيل مجلس الامناء

بمناسبة انتهاء فترة مجلس الامناء الأول، وبقرار من (البورصة المصرية) المؤسس الوحيد لمؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة، تم إعادة تشكيل مجلس الامناء للفترة الثانية في إبريل ٢٠٢١ ليكون كالتالي:

- السيد الدكتور /محمد فريد صالح رئيس مجلس الأمناء

- السيد الدكتور / وجيه مصطفى التازي — نائب رئيس مجلس الأمناء
- السيد الدكتور / محمد عبد العزيز عبد الفتاح — الأمين العام
- السيد الأستاذ / محمد يحي عبد الحميد — أمين الصندوق
- السيدة الأستاذة / منى صلاح الدين ذوالفقار — عضو مجلس الأمناء
- السيدة الدكتورة / رشا عياد راغب خليل — عضو مجلس الأمناء
- السيدة الأستاذة / لميس علي محمد نجم — عضو مجلس الأمناء
- السيد الأستاذ / يحيى أبو الفتوح إبراهيم — عضو مجلس الأمناء
- السيدة المهندسة / سارة مصطفى البطوطي — عضو مجلس الأمناء

٢. القيام بإجراءات توفيق أوضاع المؤسسة طبقا لإحكام قانون تنظيم العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم 149 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية:

وشملت إجراءات توفيق الأوضاع:

- أقر مجلس الامناء تعديل لائحة النظام الأساسي للمؤسسة.
- أقر مجلس الامناء تعديل لائحة العمل الداخلية للمؤسسة.
- أقر مجلس الامناء تعديل اللائحة المالية للمؤسسة.

٣. التبرع لمؤسسة أهل مصر للتنمية وتوقيع بروتوكول تعاون:

التبرع لمؤسسة أهل مصر بمبلغ اثنان ونصف مليون جنيه مصري كتكلفة لإنشاء وتجهيز غرفة علاج لمرضى الحروق على أن تكون الغرفة باسم مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة، وكذلك توقيع بروتوكول تعاون لمتابعة ودراسة الأثر التنموي للتبرع.

٤. التبرع لجمعية شبرا الخير بمنطقة شبرا الخيمة وتوقيع بروتوكول تعاون:

التبرع لجمعية شبرا الخير بمبلغ مائتان وتسعون ألف جنيه مصري لشراء سيارة مجهزة لتكريم الإنسان وكذلك توقيع بروتوكول تعاون لمتابعة ودراسة الأثر التنموي للتبرع.

٥. التبرع لجامعة عين شمس وتوقيع بروتوكول تعاون:

التبرع لمستشفيات جامعة عين شمس بمبلغ ثلاثة مليون جنيه مصري وذلك للمساهمة في إنشاء وحدة بحثية بمسمى وحدة مناظير العمود الفقري بقسم العظام بكلية الطب جامعة عين شمس، وكذلك توقيع بروتوكول تعاون لمتابعة ودراسة الأثر التنموي للتبرع.

٦. التبرع لمؤسسة مصر الخير وتوقيع بروتوكول تعاون:

التبرع لمؤسسة مصر الخير بمبلغ خمسمائة ألف جنيه مصري للمساهمة في المصاريف التشغيلية للمدارس المجتمعية التي تشرف عليها مؤسسة مصر الخير، وكذلك توقيع بروتوكول تعاون لمتابعة ودراسة الأثر التنموي للتبرع.

٧. تنظيم وإقامة معرض تدوير الملابس المستعملة بالقرية الذكية:

قامت مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة بالتعاون مع إدارة القرية الذكية وبرعاية البورصة المصرية بتنظيم معرض لبيع الملابس المستعملة بأسعار رمزية لعمالة القرية الذكية، حيث افتتح السيد الدكتور / رئيس البورصة والسيد الأستاذ / العضو المنتدب للقرية الذكية المعرض والذي شهد إقبال ملحوظ من عمالة القرية الذكية على شراء المعروضات وطالبوا بتنظيمه بشكل دوري.

وجدير بالذكر أن إجمالي تبرعات مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة في عام 2021 قد بلغت (٦,٢٩٠,٠٠٠ جم) ستة ملايين ومئتان وتسعون ألف جنيه مصري فقط لا غير.

٥,٥ تحسين بيئة العمل

تعمل البورصة على توفير بيئة العمل المناسبة من خلال آليات عمل آمنة وصحية، وتهدف سياسات الموارد البشرية إلى تحسين كفاءة العاملين والالتزام بقيم وأهداف المؤسسة. كما تتطلع إلى رفع مستوى وعي العاملين بأهمية الاستدامة وإشراكهم في الأنشطة المختلفة للاستدامة إيماناً منها بالدور الحيوي للموظفين في تحقيق استدامة المؤسسة.

ويعامل الموظفون معاملة عادلة دون أي تمييز على أساس ديني أو سياسي أو جنسي وتعمل على توفير تكافؤ الفرص بين الموظفين. وفي هذا الصدد، تتبع البورصة مبادئ "الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة" والأجر المتساوي عن العمل المتساوي" و"المكافآت القائمة على الجدارة".

٥,٥,١ ممارسات العاملين:

•ساعات العمل:

تبدأ ساعات العمل الرسمية من الساعة ٨:٠٠ صباحا إلى الساعة ٤:٠٠ مساء. وحرصا من البورصة على خلق بيئة عمل محفزة تساعد على الابتكار والعمل بجدية فقد قامت بتوفير نظام ساعات

عمل مرنة حيث يمكن للموظفين اختيار العمل من الساعة ٩:٠٠ صباحا حتى ٥:٠٠ مساء. بينما تطبق ثالث نوبات عمل على الموظفين الذين يعملون في الإدارات التي تعمل على مدار الساعة. وتعتبر أيام الجمعة والسبت عطلة نهاية الأسبوع. ويحق للموظفين الحصول على أيام الإجازات والعطلات المدفوعة الأجر في كافة أيام العطلات الرسمية.

•المكافآت والمزايا والمعاشات:

تقدم البورصة المصرية مزايا وتعويضات جيدة لضمان جذب واستبقاء العاملين ذوي الخبرة والكفاءة، حيث يتمتع الموظفون بمزايا متعددة تشمل المكافآت واستحقاقات التقاعد، إضافة إلى الامتيازات الخاصة بصندوق العاملين.

•الإجازات السنوية وإجازة الوضع:

يحق للموظفين الحصول على إجازة سنوية وفقا لشروط وضوابط محددة .بالإضافة إلى ذلك، تمنح البورصة الموظفات إجازة وضع مدفوعة الأجر مدتها أربعة أشهر كما يحق للموظفات إجازة رعاية طفل حتى ٦ سنوات تكون غير مدفوعة الأجر.

• الصحة والسلامة المهنية:

تحرص البورصة المصرية على ضمان الصحة والسلامة والرفاهية لجميع العاملين بها ودعم التوازن بين الحياة والعمل بالإضافة إلى التركيز على برامج وأنشطة الصحة والرفاهية، ولذلك أصدرت البورصة سياسة الصحة والسلامة المهنية.

• بناء قدرات العاملين:

تؤمن البورصة بأهمية التدريب المستمر بهدف بناء قدرات العاملين وهو ما يسهم في صقل مهاراتهم ورفع كفاءة أداء الأعمال، وفى هذا السياق يقوم مركز التدريب بتطوير برامج تدريب وتنمية مهارات للعاملين بشكل مستمر أو حسب متطلبات العمل المختلفة بين قطاعات وإدارات البورصة، حرصا على مساعدة العاملين في تطوير مهاراتهم وثقل خبراتهم.

أولاً برامج تدريبية للعاملين بالبورصة من يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

عنوان البرامج	نوعية البرامج	عدد العاملين	جهات متعاقد معها	داخل مقار البورصة	خارج مقار البورصة
CFA Level 2	فنية	١	بالتعاون مع معهد المحللين		√

CFA Level 1	فنية	١	الماليين المعتمدين CFA Institute		√
البرنامج التدريبي الخاص بمشروع Kaspersky	فنية	٢	Click ITS	اون لاين	
التوعية بالنواحي الأمنية	مهارية / إدارية	١٦٧	قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبورصة المصرية	√	
تطوير مهارات الشخصية	مهارية / إدارية	٣٧	بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية للتدريب		√
استكملت البورصة المصرية تمويل الدراسات العليا (ماجستير مهني ودكتوراه مهنية) لـــ١٧ من موظفي البورصة المصرية من مختلف القطاعات والإدارات والممولة جزئياً أو كلياً بمختلف الأكاديميات والجامعات المصرية					
عدد المتدربين: ٢٠٨ من العاملين بالبورصة المصرية					
عدد ساعات التدريب: ٣٧١٩ ساعة/فرد					
إجمالي تكلفة تدريب العاملين بالبورصة المصرية ٤٩٦,٦٧٦ جنيهاً مصرياً					

ثانياً: برامج تدريبية لغير العاملين بالبورصة من يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

عنوان البرامج	عدد الحضور	الفئة المستفيدة	الجهات المتعاقد معها	داخل مقار البورصة	خارج مقار البورصة
تطوير مهارات مسئولي علاقات المستثمرين للسادة الرعاة المعتمدين (مقسمة على دورتين)	٣٢	الشركات الرعاة المعتمدين	الشركات الرعاة المعتمدين	√	
مشاركة البورصة المصرية للبرنامج المتكامل السابع عشر للسماسرة	٥٠	مديري حسابات العملاء ومنفذي عمليات التداول	بالتعاون مع الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA		√
مشاركة البورصة المصرية للبرنامج المتكامل الثامن عشر للسماسرة	٥٠	مديري حسابات العملاء ومنفذي عمليات التداول	بالتعاون مع الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA		√
برنامج تدريبي على نظام التداول الآلي X-Stream	٦٣	مديري حسابات العملاء ومنفذي عمليات التداول	بالتعاون مع الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA	√	

(مقسمة على خمس دورات تدريبية)					
تدريب عملي لطلاب الجامعات خلال شهور يوليو واغسطس وسبتمبر	**٢١**	**طلاب الجامعات بمختلف التخصصات**	**من مختلف الجامعات المصرية**	√	
عدد البرامج التدريبية لغير العاملين (مقسمة على دورات تدريبية متتالية): ٥ برامج تدريبية					
عدد المتدربين: ٢١٦ متدرباً					
عدد ساعات عدد الساعات التدريبية التي قدمتها البورصة للعاملين في السوق (شركات سمسرة): ٥٢٣٥ ساعة /الفرد					

تعاون مركز التدريب مع قطاعات وإدارات البورصة المصرية:

١. تعاون مركز التدريب مع إدارة العلاقات الدولية في تقييم البرنامج التدريبي المقدم لسوق العراق للأوراق المالية الذي عقد أونلاين في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ فبراير ٢٠٢١.

٢. تعاون مركز التدريب مع إدارة العلاقات العامة خلال شهري يونيو ويوليو مع السادة الزملاء بإدارة العلاقات العامة في مشاركة البورصة المصرية بمعرض الكتاب السنوي لعام ٢٠٢١.

٣. تعاون مركز التدريب مع إدارة العلاقات الدولية في تنظيم ورشة عمل حول " التحول المالي الرقمي في الدول العربية" مع صندوق النقد الدولي ل ١٣ من موظفي البورصة المصرية من مختلف القطاعات والإدارات يومي ١٥ و١٦ يونيو ٢٠٢١ عن طريق تطبيق Zoom.

٥,٥,٢ أخلاقيات العمل اللائق:

- **آلية تظلمات العاملين:**

حرصت البورصة على وضع آلية واضحة لتظلمات العاملين وفض النزاعات العمالية التي قد تنشأ فيما بين الادارة والعاملين حفاظا من جانبها على حقوق العاملين لديها وذلك من خلال لائحة الموارد البشرية

التي تنظم العالقة بين العاملين والمؤسسة حيث ورد بالمادة (٤٤) من الباب الخامس من لائحة المخالفات والجزاءات النص على "دون إخلال بحق من وقع عليه الجزاء في اللجوء إلى القضاء يكون التظلم منه لدى رئيس البورصة أو من يفوضه وله أن يحيله إلى لجنة التظلمات أو الجهة المختصة وعليها إبداء توصياتها خلال شهر إلى رئيس البورصة الذى له اعتمادها أو تعديلها أو العدول عنها، ويجوز للجهة المختصة بنظر التظلم استدعاء المتظلم للمناقشة واستيفاء ما ترى لزوم استيفائه من بيانات أو معلومات والاطلاع على ما ترى لزوم الاطلاع عليه من أوراق ومستندات ." فضلا عن ما تضمنته المادة (٦٥) من الأحكام العامة بشأن قياس الكفاية من حفظ حق العامل في التظلم من نتيجة تقرير الكفاية أمام لجنة التظلمات، والتي نصت على: " تعلن نتيجة تقرير الكفاية للعامل وله أن يتقدم بطلب إعادة نظر خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بها أمام لجنة الموارد البشرية، دون إخلال بحقه في أن يتظلم منه خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إعلانه بما انتهت إليه لجنة الموارد البشرية وينظر التظلم أمام لجنة التظلمات المشكلة بقرار من رئيس البورصة وللجنة سماع أقوال المتظلم أو من ترى لزوما لسماع رأيه وتصدر اللجنة توصياتها بأغلبية الآراء خلال شهر من تاريخ تقديم التظلم وتعتمد توصية اللجنة من رئيس البورصة ."كما حرصت الإدارة على أن يتضمن تشكيل لجنة التظلمات من بين أعضائها ممثلا عن اللجنة النقابية للعاملين .ويتم فحص ودراسة تلك التظلمات من قبل لجنة التظلمات والتي يرأسها مستشار رئيس البورصة، ثم البت فيها وإصدار توصيات بشأنها وعرضها على السيد رئيس مجلس إدارة البورصة ثم اعتمادها وإخطار إدارة الموارد البشرية لإخطار المتظلم بنتيجة تظلمه.

٥,٥,٣ مكافحة الفساد

يؤكد ميثاق شرف العاملين في البورصة على ضرورة تحقيق النزاهة الشخصية والمصداقية والانضباط والالتزام، كما يتضمن الجوانب ذات الصلة بما في ذلك التعامل مع المعلومات السرية وتضارب المصالح فيما يتعلق بالتعامل في الأوراق المالية .كما يحدد ميثاق الشرف الأنشطة المحظورة أو سوء السلوك مثل التماس الهدايا أو قبولها (بما يتجاوز قيمة معينة)، والامتنان والرشاوى، فضلا عن خيانة الأمانة والتحرش الجنسي، ويوقع موظفو البورصة على إقرار الاستلام والقراءة والموافقة على الالتزام بالقواعد المنظمة لميثاق الشرف. ويتعين على الموظفين إبلاغ المراجعة الداخلية بأي انتهاك لميثاق شرف العاملين.

٥,٥,٤ مسئولية البورصة تجاه خدماتها

خصوصية العملاء: تطبق البورصة مبادئ حماية خصوصية البيانات الشخصية للمستثمر وفقا للقانون المنظم لمعالجة البيانات الشخصية في المعاملات التجارية، وما يتضمنه من مخالفات وجزاءات تأديبية.

رضا العملاء: تعتمد البورصة في تطوير خدماتها على استقصاء وذلك بالرد على استفسارات والشكاوى التي ترد للبورصة سواء من خلال وزارة الاستثمار أو موقع البورصة الإلكتروني او بوابة الشكاوى بمجلس الوزراء خلال ٢٤ ساعة فقط.

٥,٥,٥ حقوق الإنسان

عمالة الأطفال: تطبق البورصة المصرية قواعد قانون الخدمة المدنية، وبناء على طبيعة أنشطتها، لا تسمح البورصة باستخدام عمالة الأطفال، وهو ما تلتزم به خلال تعاملها مع الأطراف الفاعلة، خاصة شركات الخدمات والصيانة في المقار المختلفة للبورصة.

آلية التظلم لممارسات حقوق الإنسان: وضعت البورصة إجراءات محددة لفض أي نزاع متعلق بممارساتها في مجال حقوق الإنسان بين الموظفين واللجنة النقابية من جهة، وإدارة البورصة من جهة أخرى. وخلال عام ٢٠١٨، لم تشهد البورصة أية نزاعات متعلقة بممارسات حقوق الإنسان.

٥,٦ المشاركة في المحافل الدولية للاستدامة

إيمانا بأهمية سوق المال في دعم مبادئ الاستدامة كأحد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الأمم المتحدة سبتمبر ٢٠١٥، تسعى البورصة المصرية إلى دعم ركائز الاستدامة من خلال تشجيع مختلف الأطراف الفعالة في السوق، وتعمل دائماً كنموذج يحتذي به محققة بذلك مفهوم القيادة بالمثل، وذلك على مستوى سوق المال المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما تؤكده المشاركة الفعالة في فعليات الاستدامة من مؤتمرات وورش عمل، ولجان عمل الاستدامة بالمؤسسات الدولية المختلفة، ونجحت إدارة البورصة المصرية في تعزيز تواجدها على المستوى الدولي من خلال الآتي:

- **مصر رئيس اتحاد البورصات اليورو-آسيوية FEAS**

حصلت البورصة المصرية على ٢٣ صوت مقابل ٩ أصوات فقط لبورصة سيدني و٦ أصوات لبورصة أرمينيا، في خطوة تعكس تزايد مكانة البورصة المصرية على المستوى الإقليمي والدولي وقد تمت عملية الاقتراع من خلال آلية E-Magles.

عقد الاجتماع الأول لمجلس ادارة الاتحاد وكذا والجمعية العمومية برئاسة البورصة المصرية، وحضر جانب منها وزير الاقتصاد ونائب محافظ البنك المركزي الأرميني خلال الربع الأخير من العام المناقشة الخطة الاستراتيجية للاتحاد ٢٠٢٢/٢٠٢٤ والتي تهدف الى تطوير وتنمية أعماله، والعمل على جذب أعضاء جدد، وتنمية إيرادات الاتحاد.

- **اتحاد البورصات العربية**

ترأست مصر اتحاد البورصات العربية خلال الفترة من إبريل ٢٠١٩ وحتى إبريل ٢٠٢١.

جهود البورصة المصرية خلال رئاستها للاتحاد

السعي إلى تقوية الاتحاد مؤسسياً، وتنمية البورصات العربية لزيادة دورها في الاقتصاد من خلال الإجراءات الآتية:

- صياغة سياسات تسهم إلى حد كبير في خلق مصادر إيرادات مستدامة للاتحاد.
- تعديل النظام الأساسي للسماح بتشكيل مجلس إدارة منتخب لأول مرة في تاريخ الاتحاد.

وبالفعل تم انتخاب مجلس إدارة لأول مرة في تاريخ الاتحاد بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ كخطوة "استراتيجية غير مسبوقة" تعزز من عملية التحول المؤسسي داخل الاتحاد، وتعكس حرص الإدارة الحالية على استمرارية عملية الإصلاح والتطوير داخل الاتحاد بشكل مستقر.

- استحداث لجان نوعية دائمة في هيكل الاتحاد، وكذا استحداث خمس لجان عمل وهم:
- لجنة المراجعة والحوكمة ولجنة التكنولوجيا المالية والابتكار ولجنة الاستدامة ولجنة المؤسسات المالية وتتولى البورصة المصرية رئاسة لجنة تطوير قواعد العمل في أسواق المال حاليا.
- إطلاق مؤشر جديد بالتعاون مع ريفينيتيف (Refinitiv) للشركات منخفضة انبعاثات الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- إعداد برنامج تدريبي حضره عدد كبير من قيادات البورصات العربية في زيورخ بسويسرا، لبناء قدرات الأعضاء، لضمان استمرارية عملية التطوير التي تعزز من قدرات البورصات العربية.
- إعداد برامج تدريبية متنوعة لكوادر البورصات العربية الأعضاء عن أساسيات العمل المستدام بالبورصات والشركات المقيدة بها.
- انضمام بورصة دبي للذهب والسلع (DGCX) و٦ أعضاء منتسبين لعضوية الاتحاد خلال العام ٢٠٢١.

- **التعاون مع اتحاد البورصات الأفريقية ASEA**

- نظمت البورصة المصرية البرنامج التدريبي السنوي التاسع "تنمية وبناء البورصات الافريقية" الكترونيا للبورصات الاعضاء باتحاد البورصات الافريقية وهو البرنامج التدريبي يقام سنوية

بإحدى البورصات الافريقية الأعضاء. وذلك على مدار أكثر من ٥ ساعات، كما شارك أكثر من ٢٥٠ مشترك، وتناول الموضوعات التالية:

- هيكل الأسواق الأفريقية بعد COVID-19.
- رقمنه أسواق رأس المال.
- أنشطة الاستدامة.
- خطوات نحو تكامل أسواق رأس المال في أفريقيا.

- **إعداد التقرير السنوي لمجموعة عمل الاستدامة في اتحاد البورصات الأفريقية (ASEA).**

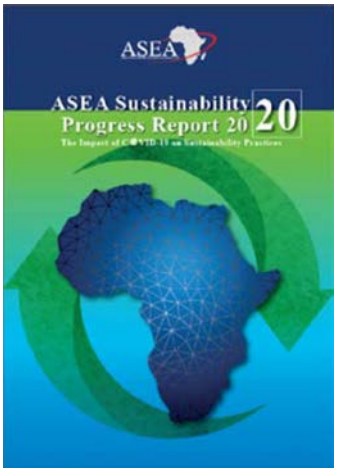

عملت إدارة المخاطر والاستدامة على إعداد التقرير السنوي لمجموعة عمل الاستدامة في اتحاد البورصات الأفريقية (ASEA) من خلال إعداد استقصاء رأي يتضمن أسئلة عن ممارسات الاستدامة.

ويهدف التقرير إلى تحديد التطورات الحالية في ممارسات الاستدامة، فضلا عن الفرص والعقبات في تنفيذ إرشادات خارطة طريق الاستدامة التي اعتمدتها المجموعة عام ٢٠١٨ وتأثير جائحة (Covid-19) على سير الأعمال.

كما ركز التقرير على أداء البورصات الأعضاء فيما يخص الإفصاحات المعنية بممارسات الاستدامة والبيئة واجراءات التصدي لجائحة (Covid-19)، وبناء قدرات أطراف السوق، وخطط استمرارية الأعمال ومجهودات البورصات الأعضاء في ملف التنوع Gender Equality.

- **التعاون مع البورصات المختلفة**

- تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين البورصة المصرية وسوق العراق للأوراق المالية، حيث قامت البورصة المصرية بتنظيم البرنامج التدريبي في فبراير ٢٠٢١ الذي صممته البورصة المصرية بشكل الكتروني لنحو ٣٠ متدرب من سوق العراق للأوراق المالية بمختلف التخصصات.
- اجتماعات بين بورصة وارسو والبورصة المصرية حيث تم تنسيق وإجراء الاجتماع الأول بين الجانبين بالتعاون مع الخارجية المصرية في يونيو ٢٠٢١ بحضور السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية ومجموعة عمل من القطاعات الفنية من البورصة المصرية وبورصة السلع وشركة مصر لنشر المعلومات من الجانب المصري وكذلك من الجانب البولندي حضر

رئيس مجلس إدارة بورصة وارسو ورئيس شركة التكنولوجيا البولندية التابعة البورصة وارسو ومجموعه عمل من القطاعات الفنية ببورصة وارسو.

- تفعيل مذكرة التعاون بين البورصة المصرية وبورصة سيدني للأوراق المالية من خلال عقد اجتماع افتراضي شارك فيم القطاعات الفنية للوقوف على اهم نقاط الاستفادة بين البورصتين.
- توقيع مذكرة تفاهم مع بورصة موريشيوس.

- **انضمام البورصة المصرية لمجموعة العمل الاستشارية حول المساواة بين الجنسين**

شاركت البورصة المصرية في مجموعة العمل الاستشارية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة في إعداد تقرير حول تعزيز المساواة بين الجنسين: تبادل أفضل الممارسات والإرشادات، وذلك ايمانا من البورصة المصرية بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما شاركت البورصة المصرية في الاجتماعات الدورية لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة وتضمنت:

١. (UN SSE) Q1 webinar - Gender Equality

تم في هذا الاجتماع عرض النتائج الأولية لأبحاث الأمم المتحدة الجديدة الخاصة بترتيب البورصات وفقا للتوازن بين الجنسين، بالإضافة إلى عرض الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢. (UN SSE) Q2 webinar - Climate Disclosure Training

تم في هذا الاجتماع إطلاق برنامج تدريبي مجاني جديد حول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ بالإضافة إلى تعريف ما هي توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ TCFD ولماذا يعتبر الإفصاح عن المناخ مهما.

٣. (UN SSE) Q3 webinar - Net-zero Transition

تم في هذا الاجتماع تعريف مدى أهمية التحول إلى صافي صفر انبعاثات بالإضافة إلى تعريف ما هي المبادرات المعنية بذلك مثل (Net-zero Banking Alliance) وكيف يمكن لأعضاء ال SSE الاستعداد والمشاركة

٤. (UN SSE) Q4 webinar - ESG Book by Arabesque & Updates on COP26, GFANZ & WIF:

تم في هذا الاجتماع عرض ESG BOOK الصادر عن مؤسسة Arabesque والتركيز على أهمية الإفصاح عن الاستدامة، كما تناول الاجتماع نتائج اجتماعات مؤتمر المناخ COP26 ودور البورصات في الحد من آثار التغيرات المناخية.